الأمم المتحدة

A/C.1/56/PV.10

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

المحاضر الرسمية

اللجنة الأولى

الجلسة ١٠

الثلاثاء، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١،

الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إردوس ..... (هنغاريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، سعادة السيد فلاديمير بتروفسكي، الذي انضم إلينا في هذه القاعة اليوم.

وبالنيابة عن اللجنة، وبالأصالة عن نفسي، أود أن أرحب بفريق زمالة نزع السلاح، الحاضر معنا اليوم. وطوال الأعوام الـ ٢٢ الماضية، قام برنامج زمالة نزع السلاح بتدريب عدة مئات من شباب الدبلوماسيين، الذين أسهموا إسهاما كبيرا في الجهود العالمية المبذولة في سبيل قضية نزع السلاح والسلم والأمن الدوليين. وقد أصبح بعضهم ممثلين ذوي شأن لبلدانهم، بما في ذلك بعض الممثلين الحاضرين بيننا في هذه الدورة التي تعقدها اللجنة الأولى.

البنود من ٦٤ إلى ٨٤ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الوفود على السماح للرئيس بإعادة تجميع البيانات التي سيُدلى بها، لتمكيننا من استغلال الوقت المتاح يومي الخميس والجمعة على نحو أفضل وحتى نستعد للمرحلة الثانية من عمل اللجنة استعدادا أفضل.

السيد سود (الهند) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. ونحن على ثقة من أن مهارتكم الدبلوماسية وخبرتكم وحس الانضباط الواضح للغاية الذي تُضفونه على مهمتكم سيساعدكم في الاضطلاع بالمسؤولية الموكلة لكم، كما أنه سوف ييسر عمل كل الوفود الحاضرة هنا. ويود وفدي أن يؤكد لكم تعاونه الكامل معكم في جهودكم.

كما أود أن أنوه بحضور وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد دانابالا، والممثل الشخصي للأمين العام

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-58142 (A)

المعني بمؤتمر نزع السلاح، والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، السيد بتروفسكي، في هذه القاعة بعد ظهر اليوم، الأمر الذي يدلل على الأهمية التي توليها منظومة الأمم المتحدة لعمل اللجنة الأولى.

ونحن إذ نجتمع مرة أخرى في نيويورك في دورة اللجنة الأولى هذه، ندرك تماما أننا على مسافة غير بعيدة من الموقع الذي شهد الهجوم الإرهابي المدمر الذي وقع في ١١ أيلول/سبتمبر، ذلك الهجوم الذي راح ضحيته الآلاف من الأرواح البريئة وأكد مجددا على الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بعمل منسق لكفالة الأمن للبشر جميعا. إن تباين جنسيات ضحايا ذلك الحدث هو رمز حزين للطبيعة العالمية لويلات الإرهاب، وأعتقد أنه يحدد نوع الرد الجماعي الذي يستحقه. وإننا نشاطر المنكوبين أحزانهم. ونعرف ما يعنيه ذلك. لقد سقط عشرات الآلاف من الهنود ضحايا لأعمال إرهابية خلال العقدين الماضيين. تلك المذبحة التي لقيت الدعم والتغاضي والتشجيع عبر الحدود في إطار الظاهرة التي نسميها الآن بالإرهاب العالمي، وهي ظاهرة يُعترف على نطاق واسع بأنها تشكل التهديد الرئيسي للمجتمعات القائمة على التعددية. ونحن نواصل خوض معركتنا ضد هذا الخطر، فإننا نظل على استعداد للانضمام إلى الجهود الجماعية الرامية للتصدي للمجموعات والأنظمة التي تشارك في مثل هذه الجرائم التي ترتكب ضد البشرية أو تتغاضى عنها أو تقدم المساعدة لمرتكبيها.

ومن شأن التطورات الأخيرة أن تؤكد على حاجتنا إلى عدم التسويف في معالجة عدد من المسائل التي تتهدد السلم والأمن الدوليين. وعلينا أن نغتنم هذه الفرصة لمضاعفة عزمنا على تناول القضايا المعروضة علي اللجنة بشكل بات واتخاذ تدابير محددة لم نتمكن من اتخاذها في السابق. فلنفكر مليا في الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية، التي لا تزال هي لب عمل هذه اللجنة. إن الأمن الذي يحق لنا جميعا أن ننعم به لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الإزالة التامة لكل الأسلحة النووية. إن شبح الإرهاب النووي الذي تمثله الدول أو الجماعات لا يمكن القضاء عليه ما دام أن مثل هذه الأسلحة لم تتم إزالتها بالكامل من ترساناتنا. لذا، فثمة ضرورة للانصياع لفتوى محكمة العدل الدولية التي أصدرتها في عام ١٩٩٦، والتي خلصت بالإجماع إلى ما يلي:

> ”هناك التزام قائم بالعمل، بحسن نية، على متابعة وإكمال المفاوضات المؤدية إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه تحت رقابة دولية مشدَّدة وفعالة“.
> (A/51/218، المرفق، الفقرة ١٠٥ (واو))

والهند بوصفها دولة نووية، لا تزال ملتزمة بالهدف المتمثل في نزع السلاح النووي العالمي. وفي هذا السياق سيعرض وفدي على هذه اللجنة مرة أخرى، كما ظل يفعل منذ عام ١٩٩٢، عقب الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المعنية المكرسة لنزع السلاح، قرارا يدعو إلى التفاوض بشأن إبرام اتفاقية لحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها تحت أي ظروف.

وممارسة الهند لخيارها النووي بإجراء سلسلة محدودة من التجارب النووية في عام ١٩٩٨ وما تلا ذلك من تسلح، كان قرارا قد اضطررنا إليه بسبب انتشار الأسلحة النووية في منطقتنا، وفشل نظم عدم الانتشار القائمة على التعامل مع هذا التهديد. وكان قرارا يتسم بالاعتدال وضبط النفس الاختياري. والمبدآن المتمثلان في ”الحد الأدنى من الردع النووي“ و ”عدم المبادرة بالاستخدام“ يحددان موقفنا في نشر الأسلحة. وريثما يتم فرض حظر شامل على الأسلحة النووية، فإننا ندرك الحاجة الماسة إلى أن تتخذ كل الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير لتؤكد للعالم أنها ستخفض خطر الاستعمال غير المقصود أو غير المأذون به للأسلحة النووية. ولا يمكن أن يكون هناك مبرر، في فترة

ما بعد الحرب الباردة، للاحتفاظ بآلاف من الأسلحة النووية في حالة تأهب وما لذلك من عواقب وخيمة محتملة. وقد قدم بعض الدول والمنظمات غير الحكومية عددا من المقترحات والتدابير المحددة في هذا الصدد وهي تستحق الدراسة. والنداء الوارد في إعلان الألفية للبحث عن الأخطار التي تشكلها أسلحة التدمير الشامل وإزالة تلك الأخطار، بما في ذلك عن طريق عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل لإزالة الأخطار النووية، يقتضي استجابة إيجابية. وبالنظر إلى تهور وكبر حجم العمليات الإرهابية التي شهدناها في الآونة الأخيرة، فإن الحاجة الملحة إلى العمل في هذا الصدد تصبح اليوم أكبر من أي وقت مضى. وسيُعرض مشروع قرار هندي عنوانه ''الحد من الخطر النووي'' على هذه اللجنة للسنة الرابعة على التوالي أملا في أن يلقى تأييدا أوسع وعملا سريعا في المتابعة.

وإعلان الهند عن وقف اختياري لأي تفجيرات لتجارب نووية أخرى تحت الأرض يفي بالالتزام الأساسي لاتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن ملتزمون أيضا بتحقيق توافق في الآراء على الصعيد الوطني لتهيئة بيئة تمكِّن من الانضمام إلى هذه المعاهدة. وقد دلت التطورات التي جرت في بلدان أخرى على أنها ليست مسألة سهلة وأن تحقيق توافق في الآراء في الدول الديمقراطية يقتضي في أغلب الأحيان قدرا كبيرا من الصبر وزمنا. وفي غضون ذلك أوضحنا أيضا أن الهند لن تقف في طريق دخول معاهدة الحظر الشامل حيز النفاذ. ونتوقع أن تنضم البلدان الأخرى إلى المعاهدة بدون شروط دخيلة.

والهند ملتزمة بالمشاركة على نحو بنَّاء وبنية حسنة في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، من أجل إعداد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية بغرض صنع الأسلحة أو الأجهزة النووية مستقبلا، على أن تكون معاهدة غير تمييزية وقابلة للتحقق. ودَفَع هذا الالتزام الهند إلى تأييد اقتراح الحل التوافقي الذي قدمه السفير البرازيلي أموريم في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، والذي كان من شأنه، في نظرنا، أن يمهد الطريق للبدء في المفاوضات التي طال انتظارها، مع إنشاء لجان متخصصة أيضا معنية بنزع السلاح النووي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وقد حان الوقت لإبداء الإرادة السياسية اللازمة من قِبل البلدان التي أدت طموحاتها الغامضة بمؤتمر نزع السلاح إلى حالة الغيبوبة الراهنة، حتى يتسنى تنشيط المؤتمر للوفاء بدوره المقصود منه بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح. وقد مضت خمس سنوات بدون أي مفاوضات، والمفاوضات المطولة المقصورة على المسائل الإجرائية، والمحكوم عليها أن تظل بلا نهاية، من شأنها إضعاف التعددية الحقيقية، التي تم إنماؤها بشق الأنفس عبر فترة من الزمن.

وبما أن هذه اللجنة ستعالج عدة قرارات تتعامل مع المناطق الخالية من الأسلحة النووية، فاسمحوا لي أن أكرر أن الهند تحترم الاختيار المستقل الذي تمارسه الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في إنشاء هذه المناطق على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين دول المنطقة المعنية، كما أقر ذلك في المبادئ التوجيهية التي صاغتها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٩. والهند مستعدة للتعهد بكل الالتزامات اللازمة لهذه المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وإننا نفعل ذلك مع إدراكنا أن النُّهج الإقليمية التي تقوم على أساسها المناطق الخالية من الأسلحة النووية لن تحل مشكلة الشواغل الناشئة من الطابع العالمي للتهديد الذي تشكِّله الأسلحة النووية.

ومن الواضح أن الصكوك القائمة ليست كافية لردع المحاولات الماثلة الرامية إلى مواصلة عسكرة وتسليح الفضاء الخارجي. ومن ثم تنشأ الحاجة إلى أن يعكف مؤتمر نزع السلاح على هذا الموضوع في أقرب وقت. وقد كانت

الهند أحد مقدمي القرار ٣٢/٥٥، الذي كرر تأكيد أن مؤتمر نزع السلاح له الدور الرئيسي في التفاوض بشأن عقد اتفاق متعدد الأطراف أو اتفاقات متعددة الأطراف، حسب الاقتضاء، بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بجميع جوانبه. وينبغي أن تهدف مساعينا إلى المحافظة على الفضاء لكامل مجموعة الأنشطة التعاونية والسلمية والإنمائية. وفي هذه الأثناء ينبغي تنفيذ معاهدات الحد من التسلح ونزع السلاح تنفيذا كاملا وبنية حسنة بغية الإسهام في تحقيق الاستقرار.

وقبل سنة أقرت هذه اللجنة الحاجة إلى اتباع نهج شامل تجاه القذائف، بطريقة متوازنة وغير تمييزية، كإسهام في السلم والأمن الدوليين. وتشارك الهند في فريق الخبراء الحكوميين المنشأ على أساس قرار الجمعية العامة ٣٣/٥٥ ألف، المكلف بإعداد تقرير تنظر فيه الجمعية في دورتها السابعة والخمسين. وهناك إدراك واسع لأن تدابير مراقبة التصدير التمييزية والقائمة على عضوية محددة قد أخفقت في معالجة مسألة القذائف. وتود الهند أن ترى معايير مكافحة انتشار القذائف وقد تم تعزيزها من خلال اتفاقات شفافة متعددة الأطراف على أساس الأمن المتكافئ وغير المنقوص، وأن تضمن أيضا عدم التأثير السلبي على التطبيقات المدنية المتعلقة بالفضاء.

ومسألة ضوابط التصدير مسألة تتجاوز القذائف إلى طائفة كاملة من التكنولوجيات المزدوجة الاستخدام. والمطلوب اليوم هو وجود نظام فعال وشفاف لضوابط تصدير التكنولوجيا يتوافق مع أهداف عدم الانتشار في جميع جوانبه بدون التأثير على التطبيقات المدنية لهذه التكنولوجيات. واستمرار الآليات التمييزية، التي قد يناقض بعضها الأحكام التعاقدية القائمة، يحرم البلدان النامية من فوائد التطورات العلمية والتكنولوجية. وهناك حاجة ماسة إلى معالجة هذه المسألة البالغة الأهمية، التي يمكن أن تؤثر على نوعية حياة الناس في جميع أرجاء العالم، معالجة عادلة وشفافة. ولهذا فقد دأبت الهند منذ عام ١٩٨٩، إلى جانب البلدان المشاركة الأخرى، على أن تعرض على هذه اللجنة قرارا عنوانه ”دور العلم والتكنولوجيا في سياق السلم الدولي ونزع السلاح“.

ولدينا في سعينا لتطبيق مبدأ عدم التمييز بين صكوك نزع السلاح نموذج ناجح هو اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وعلى جميع الدول الأطراف في الاتفاقية الآن مسؤولية أن تضمن التنفيذ الكامل والفعّال لجميع أحكامها. وبصفة الهند دولة من الدول الأطراف الأساسية في الاتفاقية فهي لا تزال ملتزمة التزاما تاما بهذه المهمة.

ولقد خاب أمل الهند التي شاركت مثل بلدان أخرى عديدة بنشاط لمدة حوالي ست سنوات في المفاوضات على بروتوكول لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية – لعجز الفريق المخصص عن الانتهاء من عمله في الوقت المحدد قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي الخامس المُزمع عقده في نهاية هذا العام. ومن المحزن تماما التخلي بهذه السرعة المفاجئة عن جُهد كان قد اقترب بهذه الدرجة من تحقيق نتيجة ناجحة، خاصة عندما تصبح تهديدات الإرهاب البيولوجي أكثر احتمالا. ونأمل كثيرا أن ينجح المؤتمر الاستعراضي القادم في الحفاظ على ولاية تعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية ضمن إطار الاتفاقية.

ولا يزال أمامنا مؤتمر استعراضي آخر على جدول نزع السلاح هذا العام – وهو مؤتمر يُعطي قدرا أكبر قليلا من الأمل. والمؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة لا يعد باستعراض الأحكام الحالية الخاصة بالأسلحة مفرطة الضرر فحسب، بل يعد أيضا بتوفير إمكانية توسيع مجال الاتفاقية لكي تشمل الصراعات المسلحة غير الدولية. ولقد قامت الهند بدور

نشط في عملية اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، إذ صدَّقت على جميع بروتوكولاتها، بما فيها البروتوكول الثاني المعدل المتعلق بالألغام الأرضية.

وترى الهند أن اتباع نهج تدريجي لفرض حظر غير تمييزي وشامل وعالمي على الألغام الأرضية المضادة للأفراد يعالج متطلبات الدفاع المشروعة للدول من شأنه أن يساعد في التخفيف من الأزمات الإنسانية الحرجة التي نتجت عن النقل غير المسؤول والاستعمال العشوائي للألغام الأرضية. وسوف تيسِّر عملية الإزالة التامة للألغام الأرضية المضادة للأفراد معالجة الدور الدفاعي المشروع للألغام المضادة للأفراد التي تستخدم من أجل احتياجات عملية في إطار مبادئ الدفاع الخاصة بالدول المعنية، وذلك من خلال توافر تكنولوجيات بديلة ملائمة وفعالة عسكريا وغير مميتة وفعالة الكلفة.

كما شاركت الهند بنشاط في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي عُقد في نيويورك في وقت سابق من هذا العام. وقد جاءت نتيجة المؤتمر أقل بكثير من أن تفي بتوقعاتنا فيما يتعلق بالتعامل مع أولوية فصم العلاقة بين انتشار الأسلحة الصغيرة والإرهاب الدولي وتهريب المخدرات والجريمة المنظمة وغسل الأموال وما يسمى ''الأسواق الرمادية'' أو ''الأسواق الموازية'' التي تُغذي هذه العلاقة. ومع ذلك، توجد حاجة إلى التنفيذ العاجل والكامل لبرنامج العمل المتواضع الذي اعتمده المؤتمر كخطوة أولى وملحة في العملية متعددة الأطراف.

ولقد أتى هذا العام بآمال ومخاوف جديدة، مثل التفاعل بين الضوء والظلال. وتبدو بعض هذه الظلال أكثر طولا وسوادا، بينما تبدو بعض مصادر الضوء وكأنها تتوارى بعيدا. وتظل فرص التوصل إلى إطار أمني جديد لعالم ما بعد الحرب الباردة بعيدة، حتى في الوقت الذي تُبرز فيه التهديدات الجديدة ضرورة العمل المتعدد الأطراف. فها هو العُنف قد أنزل ضررا باقيا بقرن جديد وألفية جديدة كنا نأمل أن يبدآ في ظل السلام، على عكس القرن الماضي.

ولكي نُحرز تقدما في هذه اللجنة، فإننا بحاجة إلى الاعتراف بمبادئ أساسية محددة. والسلام والأمن لا يتجزآن. ولكل دولة الحق في المطالبة بأمن متكافئ ومشروع. وسيثبت أن النزعة الانفرادية أو التحالفات المقصورة على قلة مختارة تأتي بنتائج عكسية. إننا بحاجة إلى أن نعمل معا، مستخدمين مناهج غير تمييزية وشفافة بأسلوب متعدد الأطراف وشمولي حقيقي حتى نسعى إلى تحقيق السلام والأمن اللذين نستحقهما جميعنا. وهذا أمر ضروري إذا أردنا الخروج من ظلال الضعف والخوف إلى ضوء الثقة والأمل.

ختاما، أود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أقدم، من خلالكم سيدي الرئيس، تهانينا إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان والأمم المتحدة، على جائزة نوبل للسلام التي يستحقانها بجدارة. ونحن واثقون أن هذا سيشجِّع كلا من الأمين العام وهذه المنظمة على مضاعفة جهودهما لتحقيق هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية، وهو هدف نعتز به كثيرا ولكنه ظل حتى الآن يراوغنا، ولا يمكن في الحقيقة أن تكون هناك هدية أفضل من ذلك للأجيال القادمة، بل يمكنني القول بأنها تضمن لهذه المنظمة جائزة نوبل للسلام القادمة.

السيد الشمسي (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالعربية): يسعدني في البداية وباسم وفد الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم إليكم بأخلص التهاني والتقدير لانتخابكم رئيسا لهذه اللجنة الهامة، وإننا على ثقة بأن خبرتكم الدبلوماسية الواسعة ستساهم في تعزيز مداولاتنا الرامية إلى تقريب تصوراتنا فيما يتصل بمسائل نزع السلاح وتعزيز

الأمن الدولي، متمنيا لكم ولأعضاء المكتب كل التوفيق والنجاح. كما أشكر سلفكم للدورة السابقة، وأيضا وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح وإدارته على الجهود الطيبة التي بذلوها وما زالوا من أجل تطوير آليات التعاون الدولي في مجالات نزع السلاح واستتباب الأمن والسلم الدوليين.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أيضا أن أتقدم بالتهنئة الحارة إلى كل من الأمين العام السيد كوفي عنان والأمم المتحدة، ممثلة بموظفيها، لحصولهما مؤخرا على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠١، والتي وإن عبَّرت عن شيء فهي تعبِّر عن خالص التقدير والتكريم الدولي للإنجازات العظيمة التي حققها الجانبان في خدمة أهداف صون الأمن الدولي ونشر ثقافة السلام والتعايش السلمي والتسامح بين الشعوب.

ورغم الجهود الكبيرة والمتواصلة التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة على مدار سنوات طويلة في مجالات التصدي للأسباب الكامنة وراء نشوء المواجهات العسكرية والحروب المُهلكة للشعوب، والتي يتجسَّد أخطرها في التسابق الدولي على التسلُّح بأنواعه، إلا أنه للأسف نجد مستويات التعاون الدولي في ميادين نزع السلاح تسير باتجاهات منخفضة ومخيبة للآمال، حيث الميزانيات والنفقات العسكرية ما زالت ترتفع بلا هوادة، والتجارب على الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة المحظورة ما زالت تتواصل بالخفاء والعلن لدى العديد من الدول، كما أن هناك تفاقما ملحوظا لظواهر تهريب السلاح والامتلاك غير المشروع أو المسؤول لبعض أنواع الأسلحة الخطيرة، وتنامي حالات الحروب والصراعات، وبروز مظاهر جديدة وأكثر خطورة على أمن الدول ومواطنيها كالإرهاب الدولي، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة والعابرة للحدود، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وغيرها من العوامل المهددة والمخلة بمسألة التوازن الأمني الإقليمي والدولي ومقومات قيام عالمنا المعاصر.

إن الإحصائيات الواردة في تقرير الأمين العام الأخير المقدم إلى الجمعية العامة، والتي أشارت ضمن بياناتها إلى أن النفقات العسكرية العالمية والتي تجاوزت قيمتها حوالي ٨٠٠ بليون دولار، أي ما يعادل٨٠ في المائة من متوسط النفقات العسكرية التي أُنفقت خلال فترة الحرب الباردة، قوبلت بانخفاض ملحوظ في مستويات المساعدات الإنمائية الرسمية وغير الرسمية المقدمة للدول النامية. إن هذه الإحصائيات لم تعكس حالة التشاؤم وهواجس الخطر المحدقة بعالمنا فحسب، وإنما أيضا جسَّدت وبشكل واضح للعيان حالة التذبذب التي تشهدها العلاقات الاستراتيجية بين الدول، وتعاظم بؤر التوتر والخوف وانعدام الأمن فيما بين شعوبها، على حساب خطط التنمية بأنواعها والجهود العالمية الرامية إلى احتواء آفات الفقر المتفشي والأوبئة وانتهاكات حقوق الإنسان وتدهور البيئة وغيرها.

إن متابعتنا وقراءتنا الموضوعية لمجمل هذه الاتجاهات والأوضاع، والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال تجزئتها أو معالجتها بمعزل عن تفهّم الإطار المشترك لمسبباتها ودوافعها، تجعلنا أكثر من أي وقت مضى نطالب المجتمع الدولي بضرورة إيجاد استراتيجية عالمية للتعاون الأمني، ملزمة لجميع الدول، وترتكز في مقوماتها ومنطلقاتها على مبادئ القانون الدولي وميثاق وقرارات واتفاقيات وبروتوكولات الأمم المتحدة التي لا تفرق بين الدول والشعوب، وتكفل في نفس الوقت الشفافية في احترام سيادة الدول وأمنها القومي والإقليمي، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحقها المشروع في الدفاع عن النفس ودحر العدوان والاحتلال لأراضيها.

وبالرغم من التعهدات التي قطعها رؤساء الدول والحكومات على أنفسهم في قمة الألفية العام الماضي، وتضمنت، ضمن جملة أمور، التخفيض التدريجي والمتعدد الأطراف لترسانات الأسلحة النووية وذات الدمار الشامل،

وتحويل مكوناتها للأغراض السلمية، إلا أن البيئة العالمية ما زالت تشهد تسابقاً أكبر لجهود تطوير المفاعلات العسكرية الاستراتيجية والصواريخ والقذائف التسيارية المحملة برؤوس نووية وكيميائية وبيولوجية لتصبح أكثر مدى وخطورة. إن هذه الأجواء التصعيدية في مجالات التسلح الاستراتيجي لم تساهم في إخفاق نتائج المفاوضات والجهود الجارية، سواء على الصعيد الثنائي أو الإقليمي أو في إطار مؤتمر نزع السلاح، والرامية إلى تحقيق الأهداف العالمية المنشودة لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح العالمي فحسب، وإنما شجعت العديد من الدول غير الحائزة على هذه الأنواع من الأسلحة الخطيرة، وخصوصاً في المناطق التي تشوبها التوترات والصراعات، كمناطق جنوب آسيا والخليج العربي، وغيرها، على إجراء التجارب النووية والتسابق على امتلاك ونقل وإنتاج وتخزين المواد الانشطارية والنووية، وذلك في إطار مفهومها الذاتي لمسألة الردع الأمني، وهو الأمر الذي لا يقلقنا فحسب، وإنما نعلن رفضنا له، وبقوة، نظراً لما يشكله من عامل أساسي وخطير، يعكس بنتائجه التصعيدية على تعزيز التوتر وانعدام تدابير الثقة والخلافات بين الدول.

وعليه فإننا نطالب هذه الدول بإعادة النظر والتراجع عن مواقفها بهذا الخصوص، وبضرورة الاحتكام إلى معايير الاتزان وضبط النفس واللجوء للطرق السلمية والتفاوضية لحل خلافاتها الإقليمية. كما نطالب أيضاً الدول الحائزة على السلاح النووي أن تنفذ التزاماتها الكاملة، المنصوص عليها في سلسلة معاهدات وبروتوكولات نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، والداعية جميعها للتخفيض المنهجي والتدريجي والمتعدد الأطراف لترساناتها العسكرية الاستراتيجية. كما نقترح في هذا السياق أيضاً ضرورة إيجاد صك عالمي وغير مشروط يكفل الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن إنشاء آليات متخصصة وجادة منبثقة عن مؤتمر نزع السلاح، تعنى بمتابعة جهود القضاء التدريجي على هذه الأسلحة بأنواعها، وذلك في إطار زمني محدد بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي الوقت الذي نجحت فيه العديد من الجهود الإقليمية وشبه الإقليمية خلال العقود الماضية في إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية، وذلك بفضل تعاون وإدراك دولها لحتمية التعايش السلمي والأمني، وتعزيز المصالح المشتركة لشعوبها، نجد أن منطقة الشرق الأوسط ما زال يستعصي عليها تحقيق مثل هذا الطموح المنشود نظراً لاستمرار امتلاك الحكومة الإسرائيلية لمفاعلات نووية عسكرية خارج نطاق نظام الرقابة الدولية، وذلك من أجل ضمان تفوقها العسكري وبقاء احتلالها واستغلالها غير المشروع للأراضي الفلسطينية والعربية، ضاربة عرض الحائط بجملة مبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية المحرّمة لكل هذه الأعمال والسياسات الانفرادية والعدوانية المهددة لمنطقتنا وللأمن والسلم الدوليين.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي انضمت إلى معاهدات حظر الانتشار النووي والحظر الشامل للتجارب النووية وحظر الأسلحة الكيميائية تعزيزاً لعالميتها، تعتبر مسألة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل هي حجر الزاوية لقاعدة بناء التوازنات في العلاقات الاستراتيجية الإقليمية والدولية. ولذا فإننا نطالب مجدداً المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الكبرى الفاعلة في هذا المجال بالضغط على الحكومة الإسرائيلية، لحملها على الانضمام غير المشروط إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، باعتبارها الدولة الوحيدة في المنطقة غير المنضمة لها بعد، فضلاً عن مطالبتها بالتخلي عن امتلاك مثل هذه المنشآت الخطيرة، بل وإخضاعها وبالكامل إلى نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات

الصلة والأخرى الصادرة عن المؤتمر السادس لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. كما ندعو في هذا الإطار أيضاً إلى وقف كافة المساعدات العلمية والتكنولوجية والمالية المستغلة في تطوير هذه المنشآت النووية الإسرائيلية، المهددة لجهود عملية السلام، ولمساعي حل القضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط، ولأمن واستقرار شعوب المنطقة ومصالحها الكامنة في ثرواتها الطبيعية والبيئية والاقتصادية.

إن بلادي، التي حرصت على دعم الجهود الدولية الرامية إلى حفظ السلام في بؤر التوتر بالعالم، وتقديم شتى أنواع مساعدات الإغاثة وإعادة الإعمار للمؤسسات الوطنية المدمرة بفعل الحروب، كما هو الحال في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان وأفغانستان وكوسوفو والصومال، فإنها تدعو المجتمع الدولي إلى تطوير آليات الحوار وفض المنازعات وبناء الثقة، فضلاً عن تنشيط الجهود العالمية المبذولة لخدمة أهداف نشر الدبلوماسية الوقائية، ومعالجة مشاكل الاتجار غير المشروع بالأسلحة المحظورة والصغيرة، ونزع الألغام المضادة للأفراد وغيرها من عراقيل السلام. كما نؤكد في نفس الوقت أن استتباب مسائل الأمن والسلم والاستقرار الإقليمي والدولي هي مسؤولية مشتركة ومتكاملة، يقع الجزء الأكبر منها على عاتق الدول النووية. ولذا فإننا نحث هذه الدول على الدخول في مفاوضات جادة متعددة الأطراف، تتعزز فيها إرادتها السياسية اللازمة من أجل القضاء التام والنهائي على ترساناتها النووية، وبما يساهم في خلق بيئة عالمية خالية من كل أشكال التهديد، وتتكرس بها مجمل الطاقات البشرية والاقتصادية والبيئية من أجل خدمة خطط التنمية ومصالح البشرية ورفاهيتها.

السيد شيركشنيس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم يا سيدي تهنئة صادقة على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وندرك جيداً ما لكم من خبرة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة فضلاً عن حنكتكم الدبلوماسية. وأود أن أؤكد لكم حرصنا على تقديم دعمنا غير المشروط في اضطلاعكم بمهمتكم الهامة. وأهنئ أيضاً أعضاء المكتب الآخرين.

كما أود أن أقدم أحر التعازي لشعب الولايات المتحدة وللدول الأخرى التي فقد رعاياها أرواحهم في الهجمات الإرهابية المقيتة التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر.

وتؤيد ليتوانيا البيان الذي أدلى به ممثل بلجيكا نيابة عن الاتحاد الأوروبي تأييداً كاملاً. وأغتنم هذه الفرصة لأوضح بعض المسائل ذات الأهمية لبلدي.

وقد يحكم المؤرخون في المستقبل على بداية القرن الحادي والعشرين بأنها الوقت الذي قام فيه عالم متحد بتحركات جريئة لإصلاح التنافر القانوني والأدبي والأخلاقي للقرن العشرين. وتم إهمال النزعة الانفرادية، والردع، والتوازن الاستراتيجي، أو تم، في الحقيقة، إهمال الكثير من مفاهيم السياسة الحديثة لشؤون الدولة التي كان يبدو حتى الآن أنه لا غنى عنها، أو تم الاستغناء عنها في مواجهة خطر أشد وأكثر تجذرا وشؤما وشناعة – خطر بلا وجه ولا يحترم الحدود ويصوب نحو الأهداف ذات القيمة العالية. وقد أجمعت كل الدول أمرها على استئصال أعمق جذور الإرهاب الدولي المتفشي. وأصبحت وفرة أسلحة التدمير الشامل والقذائف والمعدات العسكرية التقليدية والأسلحة الخفيفة فجأة مضرة مهلكة يسهل وصول الأوغاد إليها.

وقد استهدفت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر القيم الأساسية التي يعتز بها المجتمع الدولي وهي: الانفتاح والحرية والتسامح والديمقراطية. وليس بوسعي إلا أن أؤكد على المهمة التي حددها الأمين العام للدفاع عن تلك القيم، وهي وضع استراتيجية ثابتة وشاملة وواسعة النطاق لمكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من أن تلك المعركة ستكون طويلة ومتعددة الجوانب، فمن الواضح أنه سيكون لها تأثير على

نزع السلاح. وكما ذكر وكيل الأمين العام دانابالا قبل أيام،

”ليس هناك عودة إلى العمل كالمعتاد“.

(A/C.1/56/PV.3)

وتتفق ليتوانيا تماما مع وجهة نظر الأمين العام بأن هناك الكثير الذي يمكن أن نفعله للمساعدة على منع الأعمال الإرهابية التي تنفذ في المستقبل بأسلحة التدمير الشامل. وذلك اعتراف مطلق بأن الإنجازات التي تحققت حتى الآن في مجال عدم الانتشار متفاوتة في أحسن الأحوال. ويفتقر العديد من أنظمة وصكوك عدم الانتشار وتحديد الأسلحة إلى التقيد العالمي بها، أو هي عفا عليها الزمن على ما يبدو وصممت بالكاد لاستهداف الأخطار غير التقليدية التي تفرضها الأطراف الفاعلة من غير الدول.

وتعتبر البشرية اليوم عرضة للخطر بدرجة أكبر لقدرتها على الإنتاج الضخم للرؤوس الحربية النووية والبكتيريا القاتلة والعوامل الكيميائية والقذائف واليورانيوم العالي الإخصاب والمواد المشعة. ولا تزال التكنولوجيا والإنتاج الضخم تفلت من الرقابة السياسية والقانونية والأخلاقية. وعاد الإنفاق العسكري العالمي إلى الارتفاع. والأسوأ من ذلك، أن خطر الإبادة الناجم عن وجود الأسلحة النووية يبدو أنه قد ترسخ بقوة في أذهان العديد من الناس.

صحيح أننا شعرنا بالتفاؤل مؤخرا لأن آراء كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي تتقارب بشأن تخفيض مستويات الترسانات النووية بشكل ملحوظ. وصحيح أننا تفاءلنا بالتقدم الذي تحقق في التخلص من القذائف البعيدة المدى وصوامع إطلاقها بموجب معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت ١)، وبتصديق الاتحاد الروسي على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت ٢). وصحيح أيضا أننا كنا ولا نزال مؤيدين للحوار الروسي الأمريكي بشأن الاستقرار الاستراتيجي.

ومع ذلك، فلا يزال تنافر الحرب الحديثة ووجود المغاورين المشبوهين الذين بإمكانهم الوصول إلى أي مكان في العالم، وتعرض الأجهزة النووية للسرقة أو الاستعمال غير المرخص أو لمجرد فرصة استيلاء أحد المجانين عليها، يؤدي اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى إضعاف المنطق والسبب الجوهري وراء مبررات وجود آلاف الأسلحة المخصصة للتدمير المؤكد المتبادل. وما يحتاج إليه العالم بدلا من ذلك، هو السلام المؤكد المتبادل. وآمل بأن تكون تخفيضات الأسلحة النووية قابلة للتحقق وغير قابلة للنقض وبأن يخفض دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية وأن تولى الشفافية ما هو أكثر من النفاق اللفظي.

كما آمل بألا تمضي الذكرى السنوية الخامسة لاعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون إعارتها أي اهتمام. فبدون التطبيق العالمي لأحكام المعاهدة قد يثبت أن التنفيذ المستمر لأهدافها الرئيسية سيراوغنا مراوغة خطيرة. ولا نريد المزيد من التجارب. ولذلك، فإننا نناشد الدول الـ ١٣ التي لم تصدق بعد على المعاهدة أن تتخذ الخطوات اللازمة لذلك.

ومما يتسم بقدر مماثل من الخطر تجمد الوضع في مؤتمر نزع السلاح. ومن المؤسف أن يساوم المؤتمر على برنامج عمله على حين أنه يصم أذنيه عن مسألة المواد الانشطارية، التي لا تزال تتراكم ويمكن أن تنتشر دون أي ضابط. ومع ذلك، فمن المأمول أن تبدأ المفاوضات بشأن معاهدة وقف المواد الانشطارية عاجلا لا آجلا. وقد تؤدي إعادة النظر في جدول أعمال المؤتمر التي طال انتظارها، وتنقيح أساليب عمله وتوسيع عضويته، إلى تحرير تلك الهيئة من نزاعات الحرب الباردة. ولا نعتقد بأن نزع السلاح في جنيف قد سار على طريقه المرسوم. وقد أكدت أحداث

١١ أيلول/سبتمبر ضرورة استجابة مؤتمر نزع السلاح للمقتضيات استجابة قوية.

وكانت الأسلحة النووية حتى الآن بعيدة عن متناول الإرهابيين والأطراف الفاعلة من غير الدول، ومن المحتمل أن تظل هكذا. وقد قدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفريق الموردين النوويين وضوابط الصادرات وعدد من الاتفاقيات الدولية مساهمتها الحاسمة في تحقيق ذلك الهدف. ومع ذلك، فإن الثقة في أنظمة أخرى مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية ما لم يتم بدون إبطاء تقديم التزام سياسي عالمي متجدد بكل من النظامين.

وقدم نظام التحقق الخاص باتفاقية الأسلحة الكيميائية، والذي يرجح أن يكون أكثر الأنظمة تعقيدا، مساهمة بارزة للسلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي. وهناك ثلاثة تحديات يجب التصدي لها بكل قوة لضمان عدم استعمال المواد الكيميائية في الأغراض العسكرية أو استخدامها في أي هجوم إرهابي، ألا وهي: تعميم نظام اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتنفيذه الصارم وتمويله. وسيؤدي التقيد العالمي بالنظام إلى ضبطه بكل دقة. كما يؤدي التطبيق والتنفيذ الدقيق لجميع الأحكام، بما في ذلك الأحكام التي تتعلق بالمساعدة، إلى تعزيز ثقة جميع الدول الأطراف. كما تمس الحاجة إلى التمويل الكافي من أجل عدم إضعاف قدرات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تنفيذ أنشطتها المسندة إليها بموجب ولاياتها تنفيذا يتسم بالقوة والكفاءة.

ومما يدعو إلى المزيد من القلق اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية – التي تعتبر أضعف حلقة في مجموعة أنظمة حظر أسلحة التدمير الشامل. ولم يؤد التطوير في مجالات مثل الدفاع والتأهب وعدم الانتشار ومكافحة الإرهاب إلى إزالة مبررات إنشاء نظام للتحقق يمكن أن يضطلع بدور مفيد وفعال من حيث التكاليف، ولا سيما في ضوء المخاوف المتزايدة من إمكانية استعمال الأسلحة البيولوجية في الأعمال الإرهابية.

ويحتج بأن بضعة تطورات في مجال تحديد الأسلحة أثارت من القلق مؤخرا أكثر مما أثاره انتشار المعارف المتعلقة بالقذائف البعيدة والمتوسطة المدى. وإننا نواجه اليوم أكثر من أي وقت مضى التحدي المتمثل في وقف انتشار وسائل إيصال أسلحة التدمير الشامل. أما نظام مكافحة انتشار مثل هذه الأسلحة فهو مليء بالعيوب. ولذلك، فإننا نؤيد تصعيد دبلوماسية مكافحة الانتشار. ويعتبر إنشاء فريق خبراء الأمم المتحدة الحكوميين المعني بالقذائف من جميع جوانبها مجرد تطور سار. كما يعتبر تعميم مشروع مدونة قواعد السلوك الدولية الذي أعده نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف مسعى حاسما آخر، لأنه لا أقل من أن تجاري قوة ذلك النظام قوة القذائف ومداها.

وسوف يترتب على المعركة ضد الإرهاب تأثير هائل على كل بعد من أبعاد تحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وذلك دون استثناء الأسلحة الصغيرة. وكان مؤتمر ٢٠٠١ المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه خطوة هامة في تخطيط الاستراتيجية اللازمة لمكافحة هذا الانتشار. وعلى الرغم من الاعتراف بأن مشكلة الأسلحة الصغيرة ليست طيعة لحل سريع فإن من المهم الآن متابعة التدابير المتفق عليها في برنامج العمل بأسرع ما يمكن ومواصلة الاعتماد على هذه التدابير كعملية متابعة. ولا يقل عن ذلك أهمية القضاء على الثغرات الصارخة، مثل أعمال السمسرة والتمويل والنقل غير المنظمة للأسلحة الصغيرة. كما ينبغي زيادة الشفافية، وتعزيز عمليات حظر الأسلحة ووضع مدونة لقواعد السلوك الدولية بشأن نقل الأسلحة.

وتعمل ليتوانيا، من جانبها بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة

حلف شمال الأطلسي بغرض وضع وتنفيذ تشريع وطني صارم، ووضع ضوابط للتصدير، وتعزيز مراقبة الحدود، وتحسين إدارة المخزونات. ونحن نتقيد بمدونة قواعد السلوك التي وضعها الاتحاد الأوروبي بشأن تصدير الأسلحة وسنبدأ عما قريب في تبادل المعلومات بشأن تصدير واستيراد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في إطار وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وبينما ظهرت مسألة الأسلحة الصغيرة على جدول الأعمال الدولي منذ فترة قصيرة نسبيا، فإن الألغام المضادة للأفراد قد اكتسبت بالفعل مركز المرض الذي يمكن الوقاية منه. وتمثل اتفاقية أوتاوا نجاحا هائلا على الطريق، من حيث كونها وسيلة لإزالة المخزونات من الألغام الأرضية على مستوى العالم، وكونها أداة قوية لإزالة الألغام وإعادة التأهيل وتنفيذ برامج التوعية بالألغام. وليتوانيا، بوصفها دولة موقعة للاتفاقية، فإنها توليها أهمية كبيرة وتقدم الدعم العملي لأهدافها الرئيسية. وبغية إضفاء طابع عملي على نوايانا، فإننا ندرس إمكانية أن نقوم على أساس طوعي بتقديم تقريرنا الوطني الأولي بموجب المادة ٧ من الاتفاقية.

كما أننا نعلق أهمية خاصة على الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وإن تطبيق الاتفاقية برمتها على الصراعات المسلحة غير الدولية هو اقتراح مناسب ويأتي في حينه تماما، بالنظر إلى الطبيعة المتغيرة للصراعات. ونؤيد كذلك معالجة مسألة المخلفات المتفجرة للحرب في إطار تعزيز الاتفاقية.

إن عنصر الوقت هو لب المسألة. فإذا أردنا البدء في بناء عالم أكثر أمنا يقوم على ثقافة السلام، فإنه يحسن بنا استغلال هذه الفرصة السانحة. وسيحاسبنا التاريخ على أفعالنا وليس على كلماتنا. وتثق ليتوانيا أن اللجنة الأولى يمكنها خلال هذه الدورة أن تحشد الإرادة السياسية والوحدة الضروريتين، من أجل إيجاد عالم لا يشكل خطرا على نفسه. وتحقيقا لهذه الغاية، سنظل ملتزمين بتعزيز الجهود الرامية إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

السيد حسين (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): باسم الوفد الإثيوبي، أود أن أتقدم بخالص التهنئة لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة. ونحن واثقون من أنه سيكون بوسعكم أن تقودوا أعمال اللجنة بفعالية إلى خاتمة ناجحة. وأود أن أؤكد لكم كامل تعاون وفدي معكم. ونتوجه بالتهنئة أيضا إلى سائر أعضاء المكتب. وعلاوة على ذلك، نود أن نشيد بوكيل الأمين العام، السيد جاياتنا دانابالا، على ملاحظاته الملهمة، التي نأمل أن تحفزنا على مواجهة التحديات التي تنتظرنا مواجهة فعالة، وأن تساعدنا على تنفيذ جدول أعمال نزع السلاح في الأمم المتحدة.

إن انتهاء حقبة الحرب الباردة لم يحررنا بأي حال من الأحوال من الخوف أو من الأخطار التي تتهدد السلم والأمن الدوليين. وبدلا من ذلك، فإن العالم يدخل اليوم في حقبة يشن فيها نوع جديد من الحرب، كما أن التحديات التي تواجهنا حاليا ذات نطاق متعدد الأبعاد والأعمال الإرهابية اللاإنسانية التي لا يمكن تخيلها والتي ارتكبت ضد السكان المدنيين المتعددي الجنسيات في ١١ أيلول/سبتمبر ستظل ماثلة في أذهاننا إلى الأبد. ونحن إذ نذكر تلك الأعمال البشعة، يجب ألا نسمح لها بأن تثبط عزيمتنا. وبدلا من ذلك، علينا أن نسعى إلى تجديد طاقاتنا لمواجهة هذه التحديات بفعالية حتى يمكن القضاء على مصادر الأخطار المهلكة التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

إن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية أساسية في الحد من احتمالات تعرض السكان المدنيين في شتى أنحاء العالم

لأعمال العنف والإرهاب هذه. إن الخطر المحتمل الذي تمثله الحرب النووية والكيميائية، هو في حقيقة الأمر خوف كامن منذ فترة طويلة، وسعيا إلى إزالة هذا الخوف، لا بد للمجتمع الدولي أن يولي الأولوية للعمل في سعي حثيث وملح لتنفيذ جدول أعمال نزع السلاح. ولهذا، يأمل وفدي أن تقوم اللجنة الأولى خلال دورتها هذه بدور أساسي في تحقيق هدف المنظمة المتمثل في تعزيز السلم والأمن من خلال التعاون الدولي.

إن انتشار أسلحة التدمير الشامل ما زال يشكل شاغلا رئيسيا. وحكومة إثيوبيا تطلب إلى المجتمع الدولي أن يواصل التحرك قدما في معركته لإنهاء انتشار هذه الأسلحة وبلورة استراتيجيات لتحقيق الهدف النهائي لنزع السلاح.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ما زالت هي حجر الزاوية في استراتيجية المجتمع الدولي سعيا للقضاء التام على الأسلحة النووية، مما يؤدي إلى نزع السلاح النووي، ويواصل بلدي، إثيوبيا، دعم وتشجيع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على أن تعالج مسألة العالمية معالجة جادة. وينبغي متابعة هذا الهدف بجدية في حملتنا العالمية من أجل تحقيق إزالة الأسلحة النووية.

إن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠ هو أمر جدير بالثناء. فالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن قضايا مثل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح والسلامة النووية والاستخدامات النووية للطاقة إنما يدل على أن عملية الاستعراض سوف تتعزز أكثر. لكن، الوثيقة الختامية لم تحل للأسف، الخلافات في عدد من المجالات. فما زال هناك اختلاف كبير في الآراء بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لهذه الأسلحة. غير أنه يحدونا الأمل في أن تحرز مؤتمرات الاستعراض التي ستعقد في المستقبل مزيدا من التقدم على درب تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أداة حاسمة في مجال نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار، ولا سيما في إطار الحد من تطوير الأسلحة النووية. وإدراكا لعدم توافر العدد الكامل من الدول المصدقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تقر إثيوبيا بأهمية الإبقاء على الوقف الاختياري الحالي للتجارب النووية، ريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ. غير أننا واثقين من أن المؤتمر المقبل سيتيح الفرصة لبذل جهود متجددة من أجل بدء نفاذ هذه المعاهدة.

وتعرب إثيوبيا عن بالغ قلقها إزاء عدم إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح، مما يعوق التحرك بشأن الأمن العالمي ونزع السلاح. إن الجمود الذي أصاب مؤتمر نزع السلاح يعد انتكاسة كبرى لبدء المفاوضات بشأن الولاية التي ووفق عليها في عام ١٩٩٥. ولذا، فإننا نناشد الدول الأعضاء أن تتغلب عاجلا على العقبات سعيا إلى تبسيط أعمال المؤتمر وتيسير برنامج عمله.

وثمة جانب شديد الأهمية للتهديد العالمي للسلم والأمن الدوليين يتمثل في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي ما زال يشكل خطرا رئيسيا يتهدد الأمن وأرواح السكان المدنيين في شتى أنحاء العالم. ولقد دلل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المعقود في نيويورك في الفترة من ٩ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١، على استمرار جهود المجتمع الدولي والتزامه بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء على هذه التجارة. ونشيد بنجاح المؤتمر وتوافق الآراء بشأن صياغة برنامج عمل دولي، يمثل

خطوة هامة أولى تجاه الهدف المتمثل في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه.

غير أن وفدي يرى أن مما له أهمية قصوى أن تقوم الدول الأعضاء ومجتمعاتها المدنية، وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية، بتوحيد جهودها وتعبئة مواردها تجاه تيسير التنفيذ الكامل لبرنامج العمل المتفق عليه. ونؤمن أيضا إيمانا راسخا بأن دور الأمم المتحدة أساسي في الإشراف على تنفيذ التدابير المتفق عليها، وكذلك إنشاء آلية لأعمال المتابعة.

وتشيد إثيوبيا بحكومة نيكاراغوا لاستضافتها الاجتماع الثالث للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال، وتخزين، وإنتاج الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، الذي عقد في ماناغوا، نيكاراغوا، في الفترة من ١٨ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر. وما من شك في أن هذه الاتفاقية قد وفرت إطارا شاملا للقضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتوفير الإغاثة لضحايا الألغام وتحسين أحوال المجتمعات المتضررة من الألغام.

إن إزالة الألغام الأرضية يعد في رأينا في الحقيقة نشاطا هاما جدا من أنشطة نزع السلاح إذ أن لاستخدام الألغام الأرضية آثارا اجتماعية واقتصادية خطيرة على سكان البلدان المتضررة من الألغام، كما دل على ذلك بوضوح الألم والمعاناة الطويلان اللذان يتحملهما ملايين المدنيين الأبرياء.

وتدرك إثيوبيا تماما خطورة مشكلة الألغام الأرضية والأجهزة غير المتفجرة. وعليه، فقد حددت العمل المتعلق بالألغام باعتباره أحد المجالات ذات الأولوية لديها. وفي هذا الصدد، أنشأت حكومة إثيوبيا، بالتعاون مع فريق المساعدة التقنية التابع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي، مكتبا للأعمال المتعلقة بالألغام ومركزا للتدريب على إزالة الألغام كجزء من إطار وطني للأعمال المتعلقة بالألغام.

وختاما، اسمحوا لي أن أهنئ الأمم المتحدة والأمين العام على منحهما جائزة نوبل للسلام لهذه السنة، التي يحق لهما أن يفخرا بها. ففي هذا الإنجاز تذكير رمزي بالنجاحات التي أحرزناها مها حتى الآن في جهودنا المضنية الرامية إلى صون السلم في جميع أرجاء العالم. غير أن هدفنا لم يتحقق بعد إلى حد كبير. ولكن من المأمول أن تكون جائزة نوبل أداة حافزة لنا على العمل جاهدين بلا كلل لتحقيق السلم وسط ظهور أبعاد جديدة للتحديات التي نواجهها حاليا في سعينا إلى تحقيق السلام في العالم.

السيد كريم (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): أود في البداية أن أتقدم بأحر تهانئي إليكم، سيدي على توليكم رئاسة اللجنة الأولى في هذه المرحلة الهامة، وأن نعرب عن ثقتنا بأن اللجنة، بقيادتكم المقتدرة، ستختتم أعمالها بنجاح في هذه السنة. وفي هذا الشأن، يمكنكم التعويل على دعم وفدي الكامل. وأتقدم بتهانئي أيضا إلى أعضاء المكتب الآخرين.

وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح السيد داناباالا، على تعليقاته المثيرة للتفكير التي أبداها في بداية مداولاتنا. ويسرني أن أنضم إلى جميع المتكلمين السابقين الذين رحبوا بوجود وكيل الأمين العام داناباالا والمبعوث الخاص بيتروفيسكي في هذه الدورة.

إن خبر منح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠١ للأمين العام، كوفي عنان، والأمم المتحدة، ليقتسماها بالتساوي، ذلك الخبر الذي انتشر في جميع أرجاء العالم، كان أكثر من مثير لنا جميعا نحن الذين نتشاطر، بطريقة أو أخرى، المسؤولية عن عمل المنظمة. وإني إذ أهنئ بكل إخلاص الأمم المتحدة والأمين العام مرة أخرى على هذا التقدير

الرائع، أشدد على مدى مشاركتنا الكبيرة للجنة جائزة نوبل في رأيها القائل:

”إن طريق التفاوض، الوحيد المؤدي إلى تحقيق السلام والتعاون العالميين يمر عبر الأمم المتحدة“.

وأرجو أن تفهم هذه الكلمات ليست باعتبارها تقديرا لما اضطلعت به الأمم المتحدة من عمل حتى الآن فحسب، ولكن باعتبارها أيضا إشارة على الطريق لمساعيها المقبلة، التي ينبغي أن تعتمد على الحلول المبتكرة أكثر من اعتمادها على الحلول التقليدية.

إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المفجعة تشير إلى الحقيقة الأكيدة المتمثلة في كون أنظمة نزع السلاح وعدم الانتشار المعززة على أساس متعدد الأطراف وعام قد أصبحت ضرورية اليوم أكثر منها في أي وقت مضى، بغية منع الإرهابيين ومنظماتهم من الحصول على وسائل قوية لتنفيذ أعمالهم الشنيعة.

ونلاحظ مع أعمق القلق العلاقات الوثيقة بين الإرهاب الدولي والنقل غير المشروع للمواد النووية والكيميائية والبيولوجية وغيرها من المواد القاتلة، بوصفها خطرا بالغا يتهدد السلم والأمن الدوليين في فجر الألفية الجديدة، ويجب على المجتمع الدولي أن يواجه هذا الخطر العالمي مواجهة عاجلة وفعالة وينبغي، في رأينا، أن تكون من بين الأولويات، كيفية التأكيد على هذه الضرورة في مداولاتنا في اللجنة الأولى.

والتجربة المريرة لجنوب شرقي أوروبا في العقد الماضي، بما في ذلك الأحداث الأخيرة في بلدي، جمهورية مقدونيا، تمثل دليلا إضافيا أيضا على الصلات الوثيقة بين الإرهاب الدولي والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال.

ونرى أن أحد الأسباب الرئيسية للتطور الحالي غير المرضي والتلكؤ في عمليات نزع السلاح وتحديد الأسلحة أننا لم نستطع حقا وضع وتطوير جدول أعمال لتلك العمليات بالاقتران مع جدول الأعمال الدولي لصون السلم والأمن الدوليين والتنمية ككل. وإذا ما استمر هذا الاتجاه، وإذا ما استمر الافتقار الحالي للإرادة السياسية والاستعداد للمضي بعملية نزع السلاح ’قدما‘ وإذا ما ظلت الانقسامات القائمة سائدة، فسوف يضعف بالفعل الأمل في أن يساعد نزع السلاح وتحديد الأسلحة في الوفاء بالهدف الذي حدده زعماء العالم في إعلان الألفية – أي إحلال سلام عادل ودائم في العالم، وفقا لمقاصد ومبادئ الميثاق. وليس هذا هو وقت العمل بالطريقة المعتادة في التعامل مع عدم الانتشار ونزع السلاح؛ بل على النقيض من ذلك، هناك حاجة إلى عمل متضافر بغية تحقيق تقدم جدي.

ويساورنا قلق بالغ من أن مؤتمر نزع السلاح لا يزال في مأزق ولم يتمكن من تحقيق مفاوضات جوهرية، على الرغم من التقدم الذي أحرز في مؤتمر استعراض عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠. وينبغي للتصميم الدولي الذي برز من جديد أن يوجه إلى الخروج من المأزق، وبالتالي الوفاء بالحاجة المتزايدة إلى وضع ترتيبات جديدة بشأن نزع السلاح النووي، والمواد الانشطارية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. علما بأن النهج المتبع إزاء أعمال المؤتمر هو نهج قد عفا عليه الدهر، يناسب الفترة الماضية من الحرب الباردة والتعايش، ولا يناسب عصر التعاون والاندماج والعولمة. ولذا ينبغي للمؤتمر أن يغير أساليب عمله وأن يصبح عالميا.

ويود وفدي أن يشدد على أهمية الانضمام العالمي لمعاهدة عدم الانتشار والامتثال التام لها، ونأمل أن تؤدي العملية التحضيرية التي تبدأ في السنة المقبلة إلى مؤتمر استعراض ناجح في عام ٢٠٠٥.

وتولي جمهورية مقدونيا أهمية كبرى لتحقيق عالمية الانضمام لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ويخيب أملها أن المعاهدة لم تدخل بعد حيز النفاذ. إلا أنه من المشجع أن نرى ازدياد عدد الدول الأطراف في المعاهدة. وفي رأينا أن المؤتمر القادم المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، في إطار المادة الرابعة عشرة من المعاهدة، سيكون مفيدا في تحقيق هذا الهدف. ومن الأهمية بمكان في الوقت نفسه الحفاظ على الوقف الاختياري للتجارب النووية إلى حين بدء نفاذ المعاهدة.

ويرحب وفدي بالمشاورات المكثفة بين روسيا والولايات المتحدة حول التكييف المحتمل للإطار الاستراتيجي العالمي مع الظروف الجديدة والأخطار الناشئة. ونشاطر الآراء التي أعربت عنها وفود عديدة بأنه إذا كان سيتم تعديل أو استبدال معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية فإنه ينبغي أن يكون ذلك على أساس أن الإطار الاستراتيجي الجديد يقدم على الأقل إسهاما له قوة وفعالية مماثلتان في حفظ الأمن والاستقرار العالميين.

وتدل الهجمات الإرهابية الأخيرة في الولايات المتحدة أيضا على الحاجة الملحة لضمان التنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وكذلك تحقيق شموليتهما بغية الرد بشكل فعال على التهديدات الجديدة بإساءة استعمال هذه الأسلحة لأغراض إرهابية، وهو الاحتمال الذي أصبحنا جميعا أقل استبعادا له بعد ١١ أيلول/سبتمبر. وسيأتي أول اختبار لهذه العزيمة في المؤتمر الاستعراضي الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية الذي سيُعقد في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام في جنيف. ولكن لن تكون هذه الجهود الدولية فعالة إلا إذا اقترنت بنفس العزيمة على الصعيد الوطني، وذلك من خلال زيادة الاستعداد وتعديل التشريعات الوطنية لتحقيق ذلك.

وترحب جمهورية مقدونيا ببرنامج العمل الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي عقد مؤخرا في شهر تموز/يوليه من هذا العام، كنقطة بداية جيدة للبناء عليها من خلال المتابعة الفعالة على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية. وفي إطار الأمم المتحدة فإننا نتطلع إلى استجابة الأمين العام وإلى إعراب مجلس الأمن عن استعداده للمشاركة عن كثب. إن مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها داخل منطقة جنوب شرق أوروبا هي مبعث قلق شديد لجمهورية مقدونيا، خاصة بعد الاضطرابات المدنية في ألبانيا عام ١٩٩٧ والصراع في كوسوفو؛ حيث تشكل خطرا جادا ليس على أمن واستقرار بلدي فحسب بل أيضا على المنطقة ككل، لا سيما من خلال تأثيرها الحاد والسلبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية. إننا نحث البلدان في المنطقة على اتخاذ التدابير الفعالة لمحاربة هذه المشكلة ودعم البرامج والمشاريع الرامية إلى جمع المخزونات الفائضة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتدميرها تدميرا مأمونا.

ويهنئ وفدي حكومة نيكاراغوا على تنظيمها الناجح مؤخرا للاجتماع الثالث للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام المضادة للأفراد. وبوصفنا دولة طرفا في الاتفاقية، فلا زلنا ملتزمين التزاما قويا بعملية أوتاوا. وفي رأينا أنه ينبغي أن يكون تقييم تعزيز هذه العملية ليس من خلال قياس الزيادة في عدد الموقعين عليها فحسب، أي زيادة شموليتها، بل وبدرجة أكبر من خلال التخلي الدائم من قبل الدول والأطراف الفاعلة من غير الدول عن استخدام هذه الأجهزة التي لا ترحم. ويرحب وفدي بالجهود الإقليمية والدولية لدعم برامج إزالة الألغام

ومساعدة الضحايا والتوعية في البلدان المتضررة في جنوب شرق أوروبا.

ويشجع وفدي العدد المتزايد من الدول التي تُقدم إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية معلومات حول ممتلكاتها ومشترياتها العسكرية من إنتاجها الوطني – وأكرر أن جمهورية مقدونيا هي إحدى هذه الدول، وهو ما يساعد على إزالة قناع السرية في هذا المجال.

وأود أن أختتم كلمتي بإبلاغكم بأن وفد جمهورية مقدونيا سيقدم مرة أخرى هذا العام، مع وفود أخرى، قرارا بشأن حفظ الأمن الدولي وحسن الجوار والاستقرار والتنمية في جنوب شرق أوروبا. ويعالج القرار الطابع المعقد لمشاكل نزع السلاح والاستقرار والتنمية في هذه المنطقة المضطربة. والهدف الرئيسي من هذا القرار هو إدخال ثقافة حسن الجوار والتكامل – التي ثبتت حيويتها التامة بالرغم من الأحداث الأخيرة في بلدي. والمقصد من ذلك هو أن تتخذ اللجنة الأولى هذا القرار بتوافق الآراء، وبهذه الروح نرحب بمقترحات تحسين النص.

السيد إيساشاروف (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم على تولي مهمة رئاسة أعمال اللجنة الكثيرة المطالب ولكن المرموقة. ونظرا للعمل الكبير الذي ينتظرنا فأنا واثق أنكم ترتقون إلى مستوى كل التحديات القائمة. وأرجو أن تتأكدوا من تعاون وفدي الأكمل في هذا المسعى الدولي الهام. كما أود أن أعبر عن تقديري لوجود وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، الذي يسهم في عملنا المشترك بمثل هذه الطريقة الأساسية.

وبروح مهمومة، أود في البداية أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب لوفد الولايات المتحدة عن خالص تعازينا لآلاف الأمريكيين الذين قتلوا بلا رحمة في هجمات إرهابية شائنة وغير مسبوقة في ١١ أيلول/سبتمبر. إن سكان نيويورك وواشنطن العاصمة، الذين تحملوا وطأة هذه البربرية غير المعقولة بكرامة وبطولة، قد أظهروا للعالم أن الإرهاب لا يمكنه أبدا أن يهزم الروح البشرية.

لقد سعى المسؤولون عن هذا العمل الخسيس إلى الإهلاك والتدمير. والشعب الأمريكي، الذي عززت قوته القيم التي تعتز بها جميع الدول الديمقراطية، سوف يتغلب على هذه الإهانة الموجهة للبشرية وسوف يحبطها. وفي الوقت الذي يواجه فيه شعب أمريكا هذا التحدي يكون تضامننا معه بلا حدود أو قيود. ونحن نرى في الحقيقة أن التدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة خلال الأيام القليلة الماضية تنسجم تماما مع حق الدفاع عن النفس الذي يجسده ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وفي الوقت الذي نجري فيه مداولاتنا في ظل هذه الأعمال المشينة من الواضح أن جوهر عملنا قد تأثر بما حدث من تداعيات بعيدة المدى. لقد غيرت هذه الأحداث معايير فكرنا ونحن نحاول تقييم التحدي الاستراتيجي الراهن الذي يمثله الإرهاب للسلم والأمن العالميين.

لقد أصبح الإرهاب خطرا عالميا. إنه سلاح استراتيجي لا يهاجم نسيج الحرية والديمقراطية فحسب بل يقوض أيضا افتراضاتنا الأساسية المتعلقة باستخدام القوة العسكرية وطبيعة الأعداء. وإذا كان الفلاسفة التقليديون قد وصفوا الحرب بأنها ممارسة للسياسة بوسائل أخرى وأنها عملية جدلية تحدد العلاقات بين الأعداء، فإن القوى المحركة للإرهاب تتطلب عملية فكرية جديدة بالكامل.

إنها حرب يعيش فيها العدو في الخفاء، حتى داخل مجتمعاتنا. والصراع في نظره مطلق، ولا مجال فيه لأي أسلوب وفاقي. الإرهاب لا يختلف مع سياسة البشر؛ بل يهاجم وجود هؤلاء البشر ذاته. وهو لا يفعل ذلك بالأسلحة العسكرية في ميدان المعركة، بل من خلال

استهداف مدنيين عزل كأداة للترهيب والفوضى. إنه يحول طائرة مدنية إلى قذيفة موت محمَّلة بالشر. وهو لا يسعى إلى إيجاد واقع بديل معقول، بل واقع يعكس تطرفه.

ولم تعد هناك أية سيناريوهات خيالية، ويجب أن يواجه المجتمع الدولي الآن تحديا كبيرا وجليا للاستقرار العالمي، بكل تداعياته في جميع أنحاء العالم. وإذا لم نعدل طريقة تفكيرنا فإن حكمتنا التقليدية قد تفقد جدواها. ولا بد أن نستعد لكل احتمال، لأنه لا يوجد الآن احتمال يمكن أن نتجاهله.

بالنسبة لبعض البلدان مثل بلدي، تضيف هذه الحقيقة العالمية الجديدة بعدا معقدا آخر إلى الاستقرار الإقليمي الذي كان دائما هشا في أحسن الأحوال. ونحن نواجه بالفعل مجموعة مكثفة من التهديدات عبر النطاق الكامل لأمننا القومي، من الإرهاب، إلى الأسلحة التقليدية المتطورة جدا، إلى التهديد المتزايد بأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية. وتقتضي هذه التهديدات استعدادا واسع النطاق لمنع تعرض مواطنينا لهذه الأخطار الوشيكة والمحتملة وضعفهم في مواجهتها.

فمنفذو العمليات الانتحارية بالقنابل والهجمات الإرهابية وبالصواريخ عبر الحدود واحتمال القصف بالقذائف من النوع الذي قاسيناه في حرب الخليج، كل ذلك موجه نحو سكاننا المدنيين. ويمكن أن تكون الإجراءات المضادة والاستعدادات الملائمة فعلية أو سلبية وتؤثر تأثيرا هائلا على نوعية حياتنا ومواردنا الوطنية، إذا وضعنا في اعتبارنا طبيعة العدو ونوع الصراع الذي يعتنق والقدرات التي لا يزال يسعى للحصول عليها. وسنواصل اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أمننا.

بيد أنه ينبغي للدول أيضا أن تكافح التهديدات، كلما كان ذلك ممكنا، من خلال العمل الدبلوماسي والمعياري. وينبغي أن يؤدي العديد من الاتفاقيات الدولية والاتفاقات الإقليمية والمعاهدات الثنائية وحتى السياسات المتبعة من جانب واحد إلى تحسين الأمن بين الدول وتخفيف حدة التوترات.

وفي عالم الدبلوماسية، تواصل إسرائيل اعتبار السياق الإقليمي كإطار أساسي وضروري لتعزيز التدابير الحاسمة لتحديد الأسلحة التي تستند إلى تحقيق سلام شامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط. ولقد تم بالفعل، بعد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، إنشاء فريق عامل لتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي وأصبح بسرعة منتدى إقليميا هاما لمعالجة المسائل الأمنية. ومن سوء الحظ، أن البلدان الأخرى في المنطقة أوقفت هذه الأنشطة عام ١٩٩٥.

وسعت إسرائيل في السنوات الأخيرة، إلى وضع الأسس الدائمة للسلام في منطقتنا بالاستناد إلى مصالحة تاريخية تجسد مفاهيم الحل الوسط والثقة والاحترام المتبادلين وفتح الحدود وحسن الجوار. وتم إرساء أساس التعايش بين إسرائيل وجيرانها في معاهدتي السلام الثنائيتين مع مصر والأردن، ونحن لا نزال نأمل في توسيع نطاق هذه العملية لكي تشمل الفلسطينيين ولبنان وسورية.

وسوف تضع علاقات السلام حدا لسباق التسلح في منطقتنا وتؤدي إلى إجراء تخفيضات في القوات العسكرية الدائمة والنفقات الدفاعية والأسلحة التقليدية إلى المستويات الدنيا التي يتطلبها الدفاع الوطني عن النفس. ولا يمكن اتخاذ تدابير فعالة لتحديد الأسلحة واستمرارها إلا في منطقة لا تكون فيها الحروب والصراعات المسلحة والإرهاب والعداء السياسي والتحريض وعدم الاعتراف من ملامح الحياة اليومية.

وعليه، فإن الواقع السياسي في منطقتنا يتطلب اتباع نهج تدريجي عملي، يتوج بتحقيق سلام شامل والعمل في

نهاية المطاف على إنشاء منطقة خالية من القذائف التسيارية ومن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، يمكن التحقق منها بصورة متبادلة. ويجب أن تنبثق هذه المنطقة من جميع دول المنطقة وتشملها كلها بالاستناد إلى مفاوضات حرة ومباشرة بينها. وبهذه الروح شاركت إسرائيل لأكثر من ٢٠ سنة في توافق الآراء في اللجنة الأولى بشأن القرار المتعلق بإنشاء منطقة مجردة من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونأمل بالمحافظة على هذا التوافق مرة أخرى هذه السنة. وأود بأية حال، أن أؤكد على أن إسرائيل لم يضعف عزمها العام على تحقيق هذه الرؤية من السلام والاستقرار عن طريق الوسائل الدبلوماسية.

وعلى الرغم من انعدام التقدم على الصعيد الإقليمي، حاولت إسرائيل أثناء العقد الماضي أن تصبح أكثر نشاطا في الاشتراك في الإطار المعياري للجهود الدولية لتحديد الأسلحة. وبهذه الروح وقعت إسرائيل اتفاقية الأسلحة الكيميائية عام ١٩٩٣، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عام ١٩٩٦، وصدقت على الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة عام ١٩٩٥.

والتزمت إسرائيل بأحكام نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، وتقيدت بالأنظمة الأخرى للموردين وشاركت في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وكانت إسرائيل على مدى السنة الماضية، مشاركا نشيطا في الجهد الدولي في الأمم المتحدة وفي المنتديات الدولية الأخرى لتخفيض انتشار القذائف التسيارية والتكنولوجيا ذات الصلة بها. ونحن أيضا نولي الاهتمام للمداولات التي تجريها الأمم المتحدة مؤخرا بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، ونأمل بأن يساهم تنفيذ برنامج العمل في الكفاح العالمي ضد الإرهاب.

وقد اتخذت إسرائيل هذه الخطوات بالتوازي مع جهودها الرامية إلى دفع عملية السلام قدما مع جيرانها العرب. وتم ذلك أيضا في وقت كانت فيه الأخطار التي تهدد وجود إسرائيل في الشرق الأوسط تنبثق من بلدان أخرى تسعى إلى تطوير القذائف التسيارية البعيدة المدى وقدرات أسلحة الدمار الشامل الأخرى، بالتلازم مع عداوتها السياسية المتطرفة وعدائها لبلدي. ولا نستطيع أن ننسى أن استعمال الأسلحة الكيميائية من جانب بعض البلدان في الشرق الأوسط ضد السكان المدنيين قد دخل سجل التاريخ.

ونود أن نشير في ذلك السياق، إلى أن العراق لم يمتثل حتى الآن لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبالفعل، سيظل منع العراق من إعادة بناء قدراته على صنع أسلحة الدمار الشامل والقذائف، عاملا استراتيجيا حاسما في السعي لتحقيق أي درجة من الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن إيران لم تحاول إخفاء عداوتها غير المشروطة نحو وجود بلدي أو حصولها على قذائف تسيارية قادرة على الوصول إلى إسرائيل وما وراءها. وأود أن أشير إلى أنني ذكرت في هذه اللجنة في السنة الماضية، أن إسرائيل ليس لها أي نزاع مع الشعب الإيراني ولا تسعى إلى أي نزاع مع الحكومة الإيرانية. أما إيران، فقد واصلت من جهتها، تطوير برامجها المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والقذائف، ومساعدة وتشجيع محاولات جماعة حزب الله الإرهابية لزعزعة استقرار حدودنا مع لبنان والمعارضة النشيطة لأي محاولة لدفع عملية السلام بين إسرائيل وجيرانها قدما.

ونحن نواجه اليوم، كما يواجه العديد من الدول الأخرى في المنطقة وما وراءها، تحديا أمنيا شاملا وساحقا تقريبا أكثر مما عرفنا حتى الآن. ويحدث هذا في وقت يتضح فيه أنه ليس هناك آليات إقليمية كافية لمكافحة المجموعة الشاملة من التهديدات، بمعناها المادي أو السياسي.

وفي هذا السياق، يُقدَّم أحد قرارات اللجنة الأولى الذي لا يخدم أي غرض مفيد أو بناء في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“. ويسعى هذا القرار إلى إفراد إسرائيل بمسألة تعتبر أساسية لأمنها القومي، ويتجاهل تماما المشاكل الأمنية الهائلة وعدم الاستقرار المتأصل في الشرق الأوسط. كما يختار أن يهمل العداوة العميقة ضد إسرائيل في بعض البلدان التي تواصل رفض أي شكل من أشكال المصالحة والتعايش السلمي. وإذا كان هناك من يؤيد هذا القرار معتقدا بأنه يخفف بأية حال من الاحتياجات الأمنية الحادة والملحة للمنطقة، فإنه يتسبب لنفسه ولشعوب المنطقة بضرر خطير.

وهناك نهج بديل وأفضل بكثير يتمثل في دراسة الأفكار والمبادرات التي تؤدي بالفعل إلى تحسين الحالة على الأرض. ونأمل بأن يصبح جيراننا شركاء في إعادة بناء آلية إقليمية للتشاور بشأن تحديد الأسلحة وشؤون الأمن الإقليمي وينظروا أيضا في اتخاذ تدابير بناء الثقة في ضوء أكثر إيجابية. وليست تدابير بناء الثقة جائزة يظفر بها جانب واحد، لكنها بالأحرى وسائل ضرورية لتخفيف حدة التوترات وسوء التفاهم، وخصوصا في أوقات الأزمات. ويتعين عليهم بكل تأكيد أن يضطلعوا اليوم بدور ما.

وفي حين أنه ليس لدينا بأية حال كل الإجابات والحلول، فإننا نعتقد بأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل المزيد لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية، ولا سيما إلى الدول التي تسعى إلى الحصول على هذه القدرات وتتبنى الجماعات الإرهابية وتدعمها بشكل نشيط. وعلينا ألا ندخر جهدا لاستبعاد هذا الانتشار والاستعمال الإرهابي لهذه الأسلحة. ونحن نمر بمنعطف يمكن فيه لأنصار الانتشار والإرهاب وأسلحة الدمار الشامل السعي إلى دمج مواردهم في التحام بين الدمار الشامل والتعصب. ويجب أن نمنعهم من تحقيق هذا الكارثة القصوى.

ولا يمكن مطلقا السماح للإرهاب بأي مستوى في أي عملية سياسية أو كجزء من الدبلوماسية. فالمعركة ضد الإرهاب غير قابلة للتجزئة. وسيكون الذين يسعون إلى تبرير الإرهاب بشكل أو بآخر كمن يعمل على إدامته. كما سيؤدي أي تبرير من هذا القبيل إلى تقويض وحدة العمل اللازمة لإيقاع الهزيمة بهذا البلاء الذي يشهده العصر الحديث. وقد اختار الإرهابيون هذه الحرب المطلقة، والإرهابيون هم الذين يجب أن يرضوا بالرد المطلق.

وعلاوة على ذلك، علينا باعتبارنا من البلدان التي قد تميل إلى الاختلاف بشأن مجموعة من القضايا المتنوعة، أن نشارك نهائيا في الاعتراف بأن هذا العدد الهائل الجديد من التهديدات يعرض للخطر كامل نسيج الاستقرار العالمي وجميع البلدان التي تمارس الاعتدال والتعايش وحل الصراعات بالوسائل السلمية. ونحن نعتبر قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) كخطوة هامة أولى في هذا الصدد. ولا نستطيع تجاهل ما تتمتع بها هذه التهديدات من إمكانية لتغيير طابع المجتمعات. وقد سبق لنا أن رأينا تأثيرها الحاد على الجوانب الحرجة من الحياة الدولية خلال الأسابيع الماضية.

وقد فكرت كثيرا في الآونة الأخيرة في الأسلوب الذي صور به ريموند آرون الأحوال الإنسانية في الحربين العالميتين الأوليين، إذ قال ما يلي:

> ”إن الإنسان، دون أن يكون في لباس رسمي، كان يدافع عن روحه. وانتصار أي من الجانبين يرمز، أو يبدو أنه يرمز، إلى تحويل الأرواح بالقوة“.

تشير تلك الكلمات إلى أحلك اللحظات في القرن الماضي وتشهد على المخاطر الماثلة اليوم. وفي هذه المعركة بين الأرواح، لا يمكن أن تكون هناك أرض محايدة.

السيد الدوري (العراق): السيد الرئيس، يسعدني في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة، وكلنا ثقة بأن مناقشاتنا تحت رئاستكم الحكيمة ستتكلل بالنجاح، كما لا يفوتني أن أهنئ السادة أعضاء المكتب على انتخابهم.

لقد حظي هدف نزع السلاح الكامل بالأولوية في جدول أعمال الأمم المتحدة. فمنذ الدورة الأولى للجمعية العامة، كرست الأمم المتحدة جهودها لنزع السلاح النووي الكامل، بيد أن مراجعة سريعة لما تم إنجازه في مجال نزع السلاح يقودنا إلى استنتاج مفاده أن ما تحقق هو أقل بكثير مما تطمح إليه البشرية، ولا سيما إنها مهددة اليوم أكثر من أي وقت مضى بمخاطر المحرقة النووية، وازدادت المخاطر التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين منذ نهاية الحرب الباردة. فبالإضافة إلى سباق التسلح المتواصل بوتائر متصاعدة دوليا وإقليميا، هناك العدوان والاحتلال الأجنبي والتدخل في الشؤون الداخلية للدول والاستخدام المنفرد للقوة الذي لم ينقطع، يضاف إلى ذلك سياسات الهيمنة وخرق الميثاق والتجاوز عن مبادئ القانون الدولي وفرض العقوبات اللاإنسانية. كل هذه الأمور أصبحت سمات أساسية ومعالم بارزة للنظام الأحادي القطب الذي تسيطر عليه قوة غاشمة تريد السيطرة على العالم لتفرض هيمنتها ومفاهيمها عليه.

إن ما يتعرض له بلدي العراق منذ أكثر من عقد من الزمان يمثل نموذجا للآثار الكارثية المترتبة على سيادة القوة الغاشمة في العلاقات الدولية، وفيما يلي أعرض لبعض الأمثلة:

فرضت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا منطقة الحظر الجوي في شمال العراق عام ١٩٩١، وفي جنوب العراق عام ١٩٩٢، وتم توسيع المنطقة الأخيرة عام ١٩٩٦، وذلك بهدف تحقيق أهداف لا علاقة لها على الإطلاق بقرارات المجلس، بل إن فرضها جاء خرقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، الشيء الذي أشار له الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، بتاريخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١ بقوله:

> ”تعرفون موقفي حول هذا الموضوع، لقد قلت بأنني عندما أقرأ وأحلل قرارات مجلس الأمن لا أرى فيها أساسا لفرض مناطق حظر الطيران“.

وأشار إلى ذلك سلفه الدكتور بطرس بطرس غالي بالقول ”إن إدعاء الولايات المتحدة بأن القرار ٦٨٨ (١٩٩١) يخول مناطق حظر الطيران هو ادعاء لا أساس له“. وعلاوة على ذلك، ومنذ وقف إطلاق النار الرسمي بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ارتكبت الولايات المتحدة الأمريكية خمسة أعمال عدوانية واسعة النطاق ضد بلدي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ بدون أي تخويل من مجلس الأمن. هذا بالإضافة إلى استمرار العمليات العدوانية الأنكلو - أمريكية بصورة يومية بدون توقف، الشيء الذي استنكره المجتمع الدولي بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، دون الإشارة إلى دعم وتمويل وتدريب المجموعات الإرهابية بهدف زعزعة استقرار العراق وتهديد وحدة أراضيه، والنيل من سيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية بالإضافة إلى إلحاق الدمار المنظم والمدبر مسبقا بأرواح أبنائه وبنيته التحتية ومنشآته المدنية. ومن المظاهر التي تجسد فيها هذا الموقف الأمريكي الموقف الذي اتخذته هذه الدولة خلال المؤتمر الدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، حيث رفضت هذه الدولة الإشارة الواردة في برنامج العمل التي تحدد الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فيما بين الدول، وهذا الموقف، طبعا، يفتح الباب لنقل هذه الأسلحة إلى غير الدول من الحركات الانفصالية وحركات التمرد وعناصر الإرهاب والجريمة في بقاع كثيرة من العالم.

وفي الوقت الذي يتكلم فيه الجميع عن مكافحة الإرهاب، تقوم هذه الدولة بإيواء وتمويل وتدريب الإرهابيين وتصدر قانونا وطنيا تدعو فيه إلى تغيير النظام السياسي في دولة أخرى، وتخصص لذلك حوالي ١٠٠ مليون دولار، أو أقل بكثير – ٩٧ مليون دولار – فهل يمت هذا الموقف إلى القانون الدولي بشيء؟ وكيف يكون الإرهاب إذن؟ أليس هذا إرهابا؟.

لقد استخدمت الولايات المتحدة وبريطانيا قذائف اليورانيوم المنضب بكثافة ضد العراق عام ١٩٩١، وأعادت استخدام هذا السلاح – كما نعرف – ضد يوغوسلافيا عام ١٩٩٩. واليورانيوم المنضب جيل من الأسلحة الاشعاعية يدمر الحياة والبيئة في منطقة الاستخدام لأجيال قادمة بالإضافة إلى تأثيراته السمية والكيميائية حسبما ورد في التقارير الأخيرة لمنظمة الصحة العالمية.

لقد أدى استخدام قذائف اليورانيوم المنضب ضد العراق إلى ازدياد مفرط في حالات الإصابة بأمراض السرطان، والإسقاط، والولادات المشوهة، وبالذات في المحافظات الجنوبية من العراق، باعتبارها كانت مسرحا لاستخدام هذا السلاح. وأدى استخدامه إلى كارثة صحية وبيئية في العراق ستستمر آثارها إلى أجيال قادمة. كما أدى إلى وفاة أكثر من ٥٠ ٠٠٠ طفل في العام الأول، ١٩٩١. كما أدى إلى إصابة آلاف من الجنود الأمريكيين والبريطانيين بأمراض ما يسمى بداء الخليج.

لقد استخدمت الولايات المتحدة وبريطانيا أكثر من ٣٠٠ طن من ذخائر اليورانيوم المنضب في عدوانهما على العراق عام ١٩٩١، واستخدمتا أكثر من ١٠ أطنان من نفس المادة في كوسوفو عام ١٩٩٩. وكذلك لم يسلم من هذا السلاح الرهيب جنود حلف الناتو الذين شاركوا في العمليات العسكرية هناك وتعرضهم للإصابة بالعديد من الأمراض بسبب إشعاعات اليورانيوم المنضب.

ووفقا لتقارير علمية ستتسبب المساحات التي تعرضت لهذه القذائف في تلوث الأرض التي يعيش عليها الإنسان والنبات والحيوان لحوالي ٥ ملايين سنة في المنطقة التي استخدمت فيها، وستؤدي إلى وفاة آلاف الأشخاص الذين سيتعرضون بصورة مباشرة أو غير مباشرة لهذا الإشعاع الخطير.

ونظرا لخطورة هذا السلاح وتأثيره على الإنسان والبيئة، فإن وفد بلادي يرى أن الوقت قد حان لتتناول هذه اللجنة هذا الموضوع بدراسة جدية، وأن يبدأ المجتمع الدولي فورا بإجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع معاهدة دولية لحظر استحداث، وإنتاج، وتخزين، واستخدام ذخائر اليورانيوم المنضب والأسلحة الإشعاعية وتدمير الموجود منها.

وعلى عكس ما أشار إليه المتحدث قبلي، فقد نفذ العراق التزاماته بموجب القسم جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وأقرت أغلب دول العالم، ومن ضمنها ثلاث دول دائمة العضوية في مجلس الأمن بذلك. حقا إن العراق قد نفذ التزاماته الواردة في الفقرات ٨ إلى ١٣ من القرار المذكور والخاصة بنزع السلاح. كما أقرت بذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والكثير من المفتشين السابقين للجنة الخاصة المقبورة، ومن هؤلاء المفتشين سكوت ريتر الشهير الذي كتب في مجلة ''Arms Control Today'' في عددها الصادر في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، والذي قال فيه بأن العراق منزوع السلاح منذ بداية عام ١٩٩٨ على نحو لم يسبق له مثيل في التاريخ. وعليه وبموجب نفس القرار، يكون المطلوب الآن هو إذن أن ينفذ المجلس التزاماته المقابلة وأن يسهر على تنفيذ الفقرات ١٤ و ٢١ و ٢٢ من نفس القرار. واستنادا إلى

ما تقدم، فإن العراق لن يقبل بأقل من رفع الحصار الجائر المفروض عليه بشكل تام وتنفيذ الفقرة ١٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، التي تشير إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط. وإن أي توجه لا يتضمن طلب تنفيذ أو فرض تنفيذ الفقرة ١٤ من هذا القرار ولا يلزم الكيان الصهيوني والدول الأخرى، سوف لن يوافق عليه العراق. لأن هذا موضوع جوهري للعراق ولأمتنا العربية. سوف لن يقبل العراق مطلقا بإعادة كتابة قرارات مجلس الأمن، وسيرفض أي قرار لا يعيد له حقوقه المشروعة كاملة.

إن منطقتنا العربية تعاني من اختلال كبير في التوازن التسليحي، حيث يحوز الكيان الصهيوني المحتل فلسطين، على أسلحة الدمار الشامل كافة، وفي المقدمة منها الأسلحة النووية ووسائل إيصالها. وما ينفك يطور هذه الأسلحة بدعم وتعاون مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى، خرقا لالتزامات هذه الدول بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويحتل هذا الكيان العنصري المرتبة السادسة في سلم الحائزين للأسلحة النووية، ويقترن امتلاك هذا الكيان لأسلحة الدمار الشامل بسياساته التوسعية على حساب الأراضي العربية في لبنان وسورية وعدوانه المستمر على الشعب الفلسطيني، وبما يعرض المنطقة لأفدح الأخطار.

إن الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط يتطلبان إزالة أسلحة الدمار الشامل التي بحوزة الكيان الصهيوني وإخضاع منشآته النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تطبيقا للفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨٠).

إن استمرار البرنامج النووي الصهيوني خارج النظام الدولي لمنع الانتشار النووي، ورفض هذا الكيان الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعدم إخضاع منشآته النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكل تهديدا للأمن القومي العربي ويعرض أمن واستقرار المنطقة لخطر شديد وينال من مصداقية وعالمية معاهدة عدم الانتشار، حيث أن هذا الكيان هو الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى هذه المعاهدة كما لم ينضم إلى اتفاق نظام الضمانات الشامل.

وعليه فإن مجلس الأمن مطالب، بحكم مسؤولياته عن حفظ الأمن والسلم الدوليين، بضمان عالمية كل الأحكام الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية دون ازدواجية في المعايير ودون الكيل بمكيالين، وعليه اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف بموجب أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، كذلك توفير ضمانات فعالة وشاملة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضدها. إن العراق ينطلق في هذا من حقيقة كونه ضحية لاستخدام أسلحة الدمار الشامل. فقد استخدمت ضده، وفي فترات مختلفة أسلحة الدمار الشامل، كالسلاح الكيميائي وسلاح اليورانيوم المنضب.

في الوقت الذي يعبِّر فيه جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح عن حاجة المجتمع الدولي لتحقيق عالم أكثر أمنا وسلاما واستقرارا، فإن حالة من الجمود والشلل قد أحاطت بمؤتمر نزع السلاح منذ عام ١٩٩٨ نتيجة عدم توفر الإرادة السياسية لدى بعض الأطراف مما حال دون اضطلاع المؤتمر بالأعمال الموضوعية رغم قيام السيد أموريم بتقديم مقترحه بهذا الشأن بتاريخ ٢٤ آب/أغسطس من هذا العام لإخراج المؤتمر من حالة الجمود هذه. إن وفد العراق يؤيد الأسس التي وردت في مقترح السيد أموريم لإنشاء اللجان المخصصة، ويأمل وفد بلادي أن تسير عملية التفاوض في هذا المحفل وبما ينسجم وحقيقة الحاجة الدولية لإقرار المواثيق

الدولية الخاصة بنزع السلاح النووي التام والشامل. ويأمل وفد بلادي أن يباشر مؤتمر نزع السلاح في وقت مبكر في دورته القادمة أعماله الموضوعية. ومن ناحية أخرى، فإن وفد بلادي، شأنه شأن العديد من الوفود الأخرى في مؤتمر نزع السلاح، يؤيد ويرحب بتوسيع عضوية المؤتمر.

وفي الوقت الذي تتضافر فيه جهود المجتمع الدولي لتأطير وتنسيق الأنشطة الرامية لاستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية ولمنفعة البشرية، فإن الإدارة الأمريكية تسعى منذ عام ١٩٩٨ لبناء نظام دفاعي صاروخي جديد خارج نطاق معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية الموقعة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق في عام ١٩٧٢، والتي تم بموجبها تحديد المنظومات الدفاعية لكل من الدولتين ورسمت الطريق لتخفيض الأسلحة النووية التكتيكية والاستراتيجية لضمان السلم والأمن الدوليين.

إن السعي الأمريكي لعسكرة الفضاء يتناقض مع التزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية والثنائية، ومنها اتفاقية المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، ومعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. إن استمرار الإدارة الأمريكية في مسعاها سيدخل العالم من جديد في سباق تسلح يزعزع التوازن الاستراتيجي والاستقرار والسلم، ويعتبر خطوة إضافية في سياسات غرور القوة والهيمنة.

وبهذه المناسبة يود وفد بلادي أن يعبر عن دعمه وتأييده لمشروع القرار المعنون ”المحافظة على معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية والامتثال لها“، المقدم من وفد الاتحاد الروسي الموقر لأننا نرى أن المحافظة على هذه المعاهدة والامتثال لها من قبل الدول الموقعة عليها يحد من سباق التسلح ويساهم في استقرار السلم والأمن الدوليين.

ونحن إذ نشير إلى ضرورة تخليص البشرية من أسلحة الدمار الشامل، نجد من المناسب التذكير بأن عدد المدنيين العراقيين الذين قتلتهم العقوبات الجائرة المفروضة على العراق منذ أكثر من أحد عشر عاما يفوق أعداد جميع ضحايا استخدام أسلحة الدمار الشامل في العالم. وليس مستغربا أن يكون المستخدم الأول للسلاح النووي ضد هيروشيما وناغاساكي هو نفسه الذي يستخدم العقوبات كسلاح للإبادة الجماعية ضد العراق. وأود أن أشير هنا إلى التقرير الصادر عن اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في دورتها الأخيرة المنعقدة في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس، والذي أكد بأن العقوبات المفروضة على العراق هي عمل غير مشروع بموجب القانون الدولي الإنساني وقوانين حقوق الإنسان، كما أكدت تقارير منظمات إنسانية وقانونية أخرى بأن العقوبات على العراق هي جريمة إبادة جماعية بكل المقاييس.

إن استمرار وجود الأسلحة النووية واستخدام العقوبات الاقتصادية الشاملة باعتبارها أداة سياسية للإبادة الجماعية للشعوب، يشكل تهديدا للبشرية، وإن استعمالها ينطوي على عواقب وخيمة على البشرية ويجب أن يتوقف فورا. وعلينا أن نضع مصلحة البشرية جمعاء فوق المصالح الضيقة لهذا الطرف الدولي أو ذاك، ونواصل هدف الإزالة التامة لأسلحة الدمار الشامل، وعلى رأسها الأسلحة النووية، ونمنع استخدام الآليات الدولية غطاء لتنفيذ سياسات الإبادة الجماعية ضد الشعوب.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، باسم وفد جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية على انتخابكم لرئاسة

اللجنة الأولى. ونحن على ثقة أنه بفضل خبرتكم الكبيرة ومهاراتكم الدبلوماسية أنكم سوف تقودون أعمال اللجنة إلى نهاية موفقة. وهل لي في الوقت ذاته أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديرنا للسفير يو ميا ثان ممثل ميانمار على العمل الممتاز الذي قام به بوصفه رئيسا للجنة خلال الجلسة الماضية.

إنني أؤيد تماما البيان الذي أدلى به سفير ميانمار، الذي كان يتكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان). باسم بلدي، جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية، أود أن أؤكد على بعض النقاط ذات الأهمية بالنسبة لنا.

إن الحالة في العالم لا تسير بسلاسة. إذ ما زالت أعمال العدوان والعنف والصراع الديني والنزاع المدني والتدخل في الشؤون الداخلية للدول تشكل تهديدات للسلم والأمن العالميين. ولكن بعد وقوع أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وتبعاتها، زادت الحالة صعوبة. وأصبح الآن التهديد باستعمال أسلحة الدمار الشامل البيولوجية والكيميائية وغيرها حقيقة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يتعاون ويفعل كل ما هو ممكن سعيا إلى تحقيق الأمن الجماعي الذي يمكن أن يجلب السلم والأمن الدائمين للجميع. وتلك الجهود ينبغي أن تتجنب السعي إلى تحقيق الأمن لدولة بمفردها على حين تترك دولا أخرى خاضعة للتهديدات والخوف.

وفي رسالة وجهها الأمين العام كوفي عنان إلى المؤتمر العام الخامس والأربعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، قال:

> ”إن إحراز تقدم في مجالي عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي هو أكثر أهمية من أي وقت مضى في أعقاب الاعتداء الإرهابي المروع الذي وقع في الأسبوع الماضي على الولايات المتحدة“ (SG/SM/7158).

وتلك الرسالة من الأمين العام تذكرنا جميعا بالخطر البالغ الذي يتهدد البشرية بسبب الأسلحة النووية.

وفي هذا الشأن، نود أن نؤكد على أهمية الاختتام الناجح لمؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فقد اتفقت الدول الأطراف في المعاهدة على أن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان التام الوحيد لعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. ونحن نأمل أن يتم الوفاء بالتعهدات التي قطعتها على نفسها بالفعل الدول الأطراف، وعلى وجه الخصوص تلك التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي بذل كل الجهود لإيجاد طرق إضافية لإحراز تقدم نحو إزالة كل الأسلحة النووية.

إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تؤيد كل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وترحب بها، بما في ذلك الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف، لخفض الأسلحة النووية أو إزالتها. وفي هذا السياق، نأمل أن يؤدي مؤتمر القمة القادم بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة إلى نفاذ معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت - ٢). ونتطلع إلى تنفيذها.

وفي العام الماضي، أودع بلدي، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لدى الأمم المتحدة، صك تصديقه على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهذا دليل واضح على طموح شعب لاو في أن يرى عالمنا خاليا من الأسلحة النووية. ومع أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ناقصة، فإنها في رأينا صك هام يمكن أن يساعد الجهود الدولية على تحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي. وعلى هذا المنوال، نود أن نؤكد على أهمية تحقيق الانضمام العالمي للمعاهدة. ولبلوغ هذا الهدف، نحث كل الدول، وعلى وجه الخصوص الدول الحائزة للأسلحة

النووية، التي لم تصدق بعد على المعاهدة، على أن تفعل هذا بأسرع وقت ممكن. إن نزع السلاح النووي عملية طويلة. وكل الجهود التي تبذل لتحقيق هذا الغرض ينبغي الترحيب بها. وهذه هي الصورة التي يجب، في اعتقادنا، أن نرى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عليها.

وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، مثل دول أخرى عديدة، تعتقد اعتقادا قويا بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين دول المناطق المعنية، يساهم في السلم والأمن العالميين والإقليميين وفي الجهود الرامية إلى إزالة جميع الأسلحة النووية بالتدريج. وفي هذا الشأن نؤيد تأييدا تاما إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، مثل تلك التي أنشئت بمقتضى معاهدات تلاتيلولكو، وراروتونغا، وبانكوك، وبليندابا.

إن بلدانا كثيرة ترى أن معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية هي حجر زاوية للاستقرار الاستراتيجي. فهي، بالنسبة لتلك البلدان، قد حفظت الأمن العالمي والتوازن الاستراتيجي طوال أكثر من عقدين، وهي أساس للمزيد من التخفيضات في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. ونحن نتشاطر هذا الرأي ونعرب عن الأمل في أن تمتثل الدول الأطراف في المعاهدة امتثالا تاما لأحكامها.

ومن المؤسف أن المفاوضات التي أجريت في شهر أيار/مايو الماضي بشأن بروتوكول التحقق الخاص باتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية لم تسفر عن اتفاق بشأنه. وبالنظر إلى أهمية الاتفاقية، فمن المهم أن يحقق المؤتمر الاستعراضي الخامس للدول الأطراف في معاهدة الأسلحة البيولوجية، المقرر عقده في شهر تشرين الثاني/نوفمبر نتائج إيجابية. وبمناسبة تناول هذه المسألة، نود أن نؤكد من جديد رأينا بأن استخدام المعارف البيولوجية لغرض التنمية الاقتصادية وللأغراض السلمية ينبغي أن يوضع في الاعتبار.

طوال أربع سنوات حتى الآن، فشل مؤتمر نزع السلاح، الذي هو الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح، في الاتفاق على برنامج عمل. ونتيجة لهذا، تباطأ العمل بشأن نزع السلاح. وفي هذا الشأن، ندعو جميع الدول المعنية إلى مضاعفة جهودها والاشتراك في مفاوضات يراعى فيها عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، على حد سواء.

إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي عقد في شهر تموز/يوليه الماضي، كان بداية طيبة في الجهود التي تبذل على مستوى العالم لتحديد طرق ووسائل التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر يحتوي على بعض التدابير العملية لمنع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة. ومع ذلك، فإننا، شأننا شأن آخرين كثيرين، نأسف لأن برنامج العمل لا يزال تنقصه بعض العناصر الهامة. وفي هذا الشأن، نأمل أن تحسن تدابير المتابعة إنجازات المؤتمر وأن ينفذ برنامج العمل تنفيذا فعالا.

وفي المناخ العالمي الجديد للعولمة والاتصالات فإن تدابير بناء الثقة تعد ذات أهمية حيوية لتعزيز السلم والأمن الدوليين في مناطق العالم المختلفة، ولتحسين التفاهم المتبادل بين الدول. وفي هذا السياق، نقدر غاية التقدير كل الأنشطة التي تنظمها الأمم المتحدة، والمراكز الإقليمية، والحكومات، والمنظمات، والمنظمات غير الحكومية بشأن تشجيع وتعزيز التفاهم والتعاون المتبادلين بين البلدان والشعوب في مختلف المناطق. ونحن نعتقد أن التعاون وتدابير بناء الثقة هما وحدهما

اللذان سيساعدان على جلب السلم والأمن الحقيقيين لكل الدول.

وختاما، فكما نعلم جيدا، فإن الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل هي وحدها الأسلحة التي تهدد بقاء البشرية. وبمقدور هذه الأسلحة أن تدمر جميع الكائنات الحية على كوكبنا في ظرف دقائق. ولذلك فمن الضروري أن يواصل المجتمع الدولي جهوده لضمان خلاص العالم في هذه الأسلحة.

إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالتضامن مع جميع الوفود الأخرى، سوف تواصل بذل كل ما بوسعها من جهد لتحقيق هذا الهدف النبيل.

السيد منيس إيميه (هايتي) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أقدم بالنيابة عن وفد بلادي أحر التهاني لكم يا سيدي على تولي رئاسة اللجنة الأولى. لقد أدرت أعمالنا خلال ما يزيد على أسبوع، ونحن سعداء جدا لاختياركم لإدارة مناقشاتنا. ونقدم تهانينا أيضا لجميع أعضاء المكتب الذين يقدمون لكم المساعدة في هذا العمل الهام والدقيق، وأيضا لخلفكم السفير ميا ثان ممثل ميانمار.

في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ظن العالم، للحظة، أنه يشاهد على شاشة التلفزيون الجزء الثاني من فيلم ''Towering Inferno'' أو ''الجحيم الهائلة'' من بطولة ستيف ماكوين ويول نيومان. ولم يستطع أحد أن يصدق عينية لأنه لا توجد أداة هي من التطور والقوة بحيث تعبر عن الانفعالات الغاضبة لبعض الأشخاص المخيفين الذين يسمون أنفسهم ''مؤمنين''. ولم يشهد العالم من قبل ما يمكن أن تتمخض عنه الكراهية المضمرة في قلوب بعض المتعصبين ولم يتخيل العالم أبدا أن هذه الكراهية المتناهية بوسعها أن تدفع بالإرهابيين إلى دركات الجحيم للتفكير في مثل هذه الأعمال الشنيعة والوحشية والرهيبة والشيطانية. إن وفدي يدين بإصرار هذه الأعمال الإرهابية، ونغتنم هذه الفرصة لنقدم مجددا تعازينا الحارة إلى الحكومة الأمريكية والشعب الأمريكي وخاصة لآلاف العائلات المحزونة.

لقد استخدم الإرهابيون هذه المرة الطائرات المدنية كقذائف والعمارات ذات الكثافة السكانية العالية كأهداف. ماذا كان سيحدث لو وضعوا أيديهم على نوع من الأسلحة التي يصر بعض الوفود لسبب أو لآخر على اعتبارها أدوات للردع؟ إننا الآن مقتنعون تماما بأن هذه الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية ليست في الحقيقة أدوات للردع بل أدوات للضغط والابتزاز تستعمل لمنح امتيازات استراتيجية. وفي ضوء تجربة ١١ أيلول/سبتمبر، فمن المحتم بشكل مطلق أن نستعيد أحساسنا بإلحاح الوضع القائم. إن الأزمة التي تواجه الدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح قد طالت جدا. وما الفائدة من عقد مزيد من المؤتمرات الدولية إذا كنا لا نحترم الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا؟ وفي الخطاب المدوي الذي ألقاه أمام هذه اللجنة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ السيد جايانتا دانابالا وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح والذي يشيد وفدي به إشادة هو جدير بها على التزامه بقضية نزع السلاح، رسم صورة واضحة للتحديات التي نواجهها في هذا المنعطف الهام، حيث تقف شعوب العالم وقفة رجل واحد، مستنكرة الإرهاب. وكما أكد السيد دانابالا يجب أن نغتنم فرصة هذا التضامن الاستثنائي لكي نعمل معا. وكما أكد فهذا هو أوان التعاون، وسيادة القانون وإدراك الأخطار المشتركة ومعرفة مدى احتياج أمننا المشترك لأن يرتكز على دعائم العدالة وحقوق الإنسان الأساسية والتنمية العادلة لجميع المجتمعات. وفيما يتعلق بهذه اللجنة، فقد صرح السيد دانابالا أنه قد حان الوقت بشكل خاص لتقوية الطرق والجسور المؤدية إلى تنفيذ الالتزامات المتعددة الأطراف لنزع السلاح.

إن وفدي يتفق مع بيان جامايكا بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر الذي تم الإدلاء به نيابة عن مجموعة الكاريبي التي دولتي عضو فيها. ولذلك لن نتناول الملاحظات والمقترحات المتعلقة بالمنطقة نقطة نقطة. ولكن اسمحوا لوفدي أن يعبر عن أسفه لعدم التقدم في مجال نزع السلاح حيث ما زالت هناك معوقات خطيرة تعرقل عقد اتفاقات ملزمة قانونيا وغير قابلة للإلغاء وقابلة للتحقق.

وقبل كل شيء، فما زالت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تنتظر أن تدخل حيز النفاذ. فلم تصادق عليها بعد؛ أربع وأربعون دولة ومصادقة ثلاث عشرة دولة من أربع وأربعين دولة أمر لا غنى عنه لدخولها حيز النفاذ. وبغض النظر عن ذلك، فبالرغم من الالتزام التاريخي الذي قطعته الدول النووية على نفسها في المؤتمر الاستعراضي السادس للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالإزالة التامة لأسلحتها النووية، فلم يُتخذ سوى عدد قليل جدا من المبادرات التي من شأنها أن تؤدي إلى تنفيذ الخطوات الـ ١٣ التي تم إقرارها في أيار/مايو ٢٠٠٠، وخاصة فيما يتعلق بذلك الجزء من الوثيقة النهائية المتعلق بالمادة السادسة. وبالإضافة إلى ذلك فإنه من المخيب للآمال أن نذكر أنه بالرغم من رغبة المجتمع الدولي، فإن أربع دول، ثلاث منها دول نووية لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولأن هايتي ملتزمة جدا بقضية نزع السلاح فإنها لم تستوعب أبدا منطق مبدأ الردع النووي. وبالنظر إلى النتائج الرهيبة للكارثتين اللتين وقعتا في ٦ آب/أغسطس و ٩ آب/أغسطس ١٩٤٥ واللتين دمرتا هيروشيما وناجازاكي، فإننا لم نستوعب أبدا الأساس الذي قام عليه الوعد الذي قطعته بعض الدول على نفسها بأن لا تكون البادئة باستعمال الأسلحة النووية. لم نفهم أبدا لماذا تكون هذه الأسلحة القادرة على تدمير كوكبنا عدة مرات جزءا من عتادنا الحربي في الوقت الذي ندعي فيه أننا ملتزمون بالقيم العالمية. فما كان ينبغي أن نخترع هذه الأسلحة منذ البداية. والآن بما أن نير الحرب الباردة قد زال، يتوجب علينا أن نعمل على الإزالة التامة لهذه الأسلحة، سواء كانت محفوظة في مكان آمن أو في متناول بعض الأيدي المحمومة.

وللسنة الثالثة على التوالي لا يزال مؤتمر نزع السلاح وهو المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح والحد من الأسلحة أمام طريق مسدود، ولم يستطع التوصل إلى خطة عمل. إن هذا الوضع لا يساعد على دفع المفاوضات قدما، ولذلك تتأثر بالسلب كثيرا معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية للاستعمال العسكري.

ما زلنا نعيش في عالم القوة فيه فوق الحق. وإن عاجلا أو آجلا، فإن النهج الذي تنتهجه دولة ما من طرف واحد سيفضي إلى سخط الآخرين. وفي فجر ألفية جديدة، سيكون من الأفضل أن نشكل ائتلافا دوليا – أو شراكة متعددة الأطراف – وأن ننبذ سياسات القوة وسوء استخدام السلطة. وعلينا أن نولي اهتماما أكبر للحوار، وأن نرسي نظاما عادلا لا يسمح بالكيل بمكيالين.

وفي هذا السياق، سيكون من الحكمة أن نشارك في القضايا المتصلة بمعاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية. ووفدي ما زال يعتقد أن المعاهدة يجب أن تبقى ضمانا للاستقرار الاستراتيجي، ونود أن نعرب عن دعمنا، مثلما فعلنا في السابق، لمشروع القرار بشأن الحفاظ على معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية وتعزيز تلك المعاهدة. ونأمل أن تدخل حيز النفاذ عما قريب معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت ٢) وأن تنفَّذ أحكامها بالكامل، وأن يتم إبرام (ستارت ٣) في أقرب وقت ممكن.

ومن المؤسف أنه بعد سبع سنوات من المفاوضات، فإن الفريق المخصص للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لم يتمكن من إبرام بروتوكول للتحقق. ويحدونا الأمل في أن يتم تجديد ولاية الفريق في المؤتمر الاستعراضي الخامس للأطراف في المعاهدة، المزمع عقده في جنيف في نهاية العام، كيما يتسنى للفريق بلورة صك قانوني دولي.

ولا يفوت وفدي أن يؤكد على ضرورة إقامة مناطق منزوعة السلاح النووي. إذ أن هذه المناطق تشكل وسيلة فعالة لتعزيز نظام عدم الانتشار لمثل هذه الأسلحة. وإذ يرحب بلدي بكون أن معاهدة تلاتيلولكو لعام ١٩٦٧ قد جعلت من منطقتنا منطقة خالية من الأسلحة النووية، فلا يسعنا إلاّ أن نشجع على إقامة مثل هذه المناطق في أماكن أخرى. وكلما كانت هذه الأماكن غير مستقرة، أمكن للقضاء على التهديد الذي تشكله تلك الأسلحة أن يساهم في تهيئة مناخ من السلام والثقة المتبادلين.

ويرحب وفدي بالتقدم المحرز منذ إنفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونحن وإن كان يثلج صدرنا أن ١٦٥ دولة قد وقعت على الاتفاقية منذ اعتمادها في عام ١٩٩٣، فما زال علينا أن نضاعف من جهودنا من أجل كفالة العالمية لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

وقد رحب وفدي بانعقاد الدورة الأولي لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالقذائف من جميع جوانبها، وذلك في نيويورك في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٣ آب/أغسطس ٢٠٠١. ونرحب أيضا ببرنامج العمل المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المعقود في نيويورك في الفترة من ٩ إلى ٢٠ تموز/يوليه من العام الحالي. وإن كان المؤتمر لم يسع إلى الحصول على موارد إضافية لتنفيذ برنامج العمل، ولم يهيئ الفرصة للقضاء التام على نقل مثل هذه الأسلحة إلى أطراف من غير الدول – الأمر الذي أسف له عدد من الوفود – إلا أنه يمثل منطلقا شديد الأهمية للتعاون الدولي بغية كبح تلك الآفة التي تسببت خلال السنوات العشر الأخيرة في وفاة مليوني شخص وخلفت ٥ ملايين من المعوقين، و ١٢ مليون شخص دون مأوى، وأكثر من مليون من اليتامى. ونأمل أن يؤتي برنامج العمل ثماره في أقرب وقت ممكن وأن تعبأ كل الموارد من أجل ألاّ يؤدي التكديس المفرط للأسلحة الصغيرة وانتشارها، بما لها من قوة تدميرية هائلة، إلى تدمير الأسس التي تقوم عليها اقتصاداتنا وديمقراطياتنا الفتية.

إن القيمة الإجمالية لنقل الأسلحة الصغيرة خلال الفترة بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٠ قد بلغت ٣٠٣ مليار دولار؛ واستوردت البلدان النامية ٧٠ في المائة من تلك الأسلحة. وفي هذا الإطار، وفي ضوء انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، السيد خافيير بيريز دي كويار، الذي كان يتحدث في موضوع الصلة بين نزع السلاح والتنمية لدى افتتاح حلقة دراسية عقدت في ليما في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، قد لاحظ أن البلدان النامية ينبغي أن تعتمد بشكل أكبر على مواردها الخاصة، وأنه يتعين عليها، تحقيقا لهذه الغاية، أن تعيد النظر في تلك النسبة من الناتج القومي الإجمالي ومن الميزانيات الوطنية، التي تستخدم للإنفاق العسكري.

وفي بلدي، هايتي، التي قلما تتلقى مساعدة دولية، فإن الرئيس جان برتراند أريستيد، لدى عودته من المنفى، قد خلص البلد من الجيش الوطني – الذي لم يكن قوامه يتجاوز ٧ ٠٠٠ جندي وإن كان يستأثر بنسبة ٤٠ في المائة من الميزانية الوطنية. وعلى الرغم من أن الجيش كان يبتلع هذه الحصة الكبيرة من الميزانية، فإنه لم يفعل شيئا تقريبا لحماية الأرواح أو الممتلكات، كما أنه لم يقدم صورة إيجابية لبلدنا.

والأدهى من ذلك، أن بعض العسكريين، لا سيما من العاملين في صفوف القيادة، لم يكونوا أكثر من جواسيس باعوا ضميرهم مقابل حفنة من الدولارات، أو مُعذِّبين، أو من عتاة المجرمين أو مُعتادي التآمر وتدبير الانقلابات الدموية المتعطشين للدماء ممن لا يحترمون ولاية رئيس الدولة.

وفي أعقاب مأساة ١١ أيلول/سبتمبر، التي جمعت بين أصحاب النوايا الحسنة من مختلف الثقافات، فإن وفدي يأمل في أن يتجدد اهتمام الدول الأعضاء بمسائل نزع السلاح. وعلينا أن نغتنم هذه الفرصة لبث روح جديدة من التعاون ومضاعفة جهودنا لضمان السلم والأمن الدوليين؛ إن المنظمة قد قطعت شوطا طويلا بالفعل، واليوم فإننا نتشاطر جائزة نوبل للسلام مع الأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي يود وفدي أن يثني عليه ثناء حارا. ونرجو أن تظل الأمم المتحدة هي مصدر السلام، وأن يفهم الساسة والدبلوماسيون من الدول الأعضاء أن السلام الحقيقي لا يقتصر على المفاهيم العسكرية، بل يجب أن يُبنى في مناخ من الثقة المتبادلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية الذي يريد أن يتكلم ممارسة لحق الرد.

السيد باعيدي نجاد (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): اليوم، وفي هذه القاعة، وجه ممثل إسرائيل اتهامات كاذبة ومعادية تماما ضد بلدي. ومثل هذا البيان ليس مستغربا، بطبيعة الحال، لأن إسرائيل التي تفتقر إلى الشرعية، تشعر الآن أنها معزولة وتخضع للضغط بحق. لذا، فهي تحاول أن تعزو الصعوبات التي تواجهها إلى مصادر أخرى غير سياساتها المتطرفة والعدوانية.

لقد اتبعت إسرائيل، منذ إنشائها، سياسة الإرهاب والتخويف في المنطقة، واستنادا إلى تلك السياسة، قامت بتطوير أسلحة التدمير الشامل على نطاق واسع. وعليه، فقد طورت قذائف متوسطة وطويلة المدى تمكنها من أن تنقل أسلحة التدمير الشامل عبر كامل منطقة الشرق الأوسط وما وراءها.

واليوم، تواصل إسرائيل تطوير الأسلحة النووية، ضد إرادة المجتمع الدولي التي انعكست في قرارات الجمعية العامة التي صدرت بتوافق الآراء والتي تجلت في الآونة الأخيرة في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، الذي دعا إسرائيل إلى أن تنبذ الأسلحة النووية وأن تضع منشآتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبنفس الروح، طوَّرت إسرائيل أسلحة كيميائية وبيولوجية، وامتنعت بالتالي عن التقيد باتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وفي نقيض ذلك تماما، اعتمدت بلادي سياسة أساسية للدفاع تقوم على نبذ أسلحة الدمار الشامل ونُظم إيصالها. وبلادي من بين الأمثلة القليلة جدا على بلدان الشرق الأوسط التي كانت طرفا أصيلا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية منذ إبرام هذه المعاهدات الدولية، رغم أن بإمكانها أن تبرر عدم القيام بذلك. وتعتقد بلادي أن المعيار الأساسي لزيادة وتعزيز الأمن في المنطقة هو التزام جميع الدول بكل المعاهدات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وبالتالي حظر تطوير وإنتاج أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها.

علاوة على ذلك، وفي السياق الإقليمي الحديث، نعتقد أنه يتعين بذل كل جهد لمنع إسرائيل من مواصلة سياستها الإجرامية في المنطقة، وهي السياسة التي تنطوي على ذبح الأبرياء في الأراضي المحتلة، واستهداف الأبرياء الذين لا يقاتلون سوى لنيل حريتهم ولوضع حد لقيام

إسرائيل باحتلال أراضيهم. وفيما يتعلق بهذه المسألة، أنا متأكد من أن ثمة لجانا أخرى تابعة للجمعية العامة تنظر الآن أو ستنظر في إدراج بند يناسب ذلك في جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لبرنامج عمل اللجنة الأولى والجدول الزمني اللذين اعتمدناهما، سنشرع كما يعلم الأعضاء في المرحلة الثانية من عملنا يوم الاثنين في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. ولدينا يوم واحد آخر لنكرِّسه لهذا البند من جدول الأعمال، وهو يوم غد، حيث نتوقع أن يكون هناك ١٣ متكلما. ويوم الاثنين سنبدأ المرحلة الثانية وهي كناية عن إجراء مناقشة موضوعية للبنود، فضلا عن عرض جميع مشاريع القرارات والنظر فيها في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي.

وبغية استغلال مرافق المؤتمرات المتاحة لهذه اللجنة على نحو فعال، قمت بإعداد جدول زمني توضيحي لعملنا في المرحلة الثانية يرد في الوثيقة A/C.1/56/CRP.2، وأظن أنها معروضة على الأعضاء.

وباقتراح هذا الجدول الزمني التوضيحي، اعتمدت الرئاسة الممارسة المتبعة فعلا في اللجنة الأولى خلال الدورات السابقة للجمعية العامة. لذلك أنوي إجراء المناقشات بالطريقة التالية وسيكون بوسع الأعضاء تتبُّعها في الوثيقة A/C.1/56/CRP.2. الجلستان اللتان ستعقدان يوم الاثنين في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ويوم الثلاثاء في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ستكرَّسان لمسائل تتعلق بالأسلحة النووية. والجلسة التي ستعقد يوم الأربعاء في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ستكرَّس لأسلحة الدمار الشامل الأخرى وللفضاء الخارجي – أي جوانب نزع السلاح في الفضاء الخارجي. أما يوم الخميس في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، فسنتناول مسائل تتعلق بالأسلحة التقليدية، وسنناقش يوم الجمعة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر تدابير نزع السلاح والأمن وبناء الثقة على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك الشفافية في مجال التسلح. وفي يومي الاثنين، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، والثلاثاء، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، سنناقش مسائل تتعلق بآلية نزع السلاح، وتدابير أخرى لنزع السلاح، والأمن الدولي ومسائل تتعلق بنزع السلاح والأمن الدولي.

وإذا تمكَّنا من إنهاء مناقشة المسائل المقرر مناقشتها في جلسة معينة، فسننتقل خلال تلك الجلسة ذاتها إلى مناقشة البند التالي المدرج في جدولنا الزمني. لذلك، أرجو من الوفود أن تكون مستعدة لذلك. والمفهوم بصفة عامة أن المطلوب قدر من الليونة لتمكين الوفود، على ما آمل، من معالجة المسائل التي تهمهم بدون إحداث تغيير كبير في الجدول الزمني المعروض على الأعضاء. وأناشد الأعضاء تفهّمهم وتعاونهم في هذه المسألة. وأظن أن هذا الأمر هام لتمكين اللجنة من التحرك قدما بالقدر المطلوب من الكفاءة والسرعة. والجدول الزمني التوضيحي يتماشى مع القرارات المتخذة بشأن ترشيد أعمال اللجنة. وحسبما ذكرت من قبل، فإن عمل اللجنة في هذه المرحلة الثانية سيجمع بين مناقشة مواضيع محددة وبين عرض جميع مشاريع القرارات والنظر فيها.

وأود أن أسأل الوفود التكرم بعرض مشاريع القرارات خلال هذه المرحلة، أي المرحلة الثانية للجنة، في أبكر وقت ممكن بغية تمكين الوفود الأخرى، على ما هو واضح جدا، من إبداء الملاحظات عليها. معروض على الممثلين هذا الجدول الزمني التوضيحي، وإذا لم أسمع اعتراضا، فسأعتبر أن هذا الجدول الزمني لمناقشاتنا الموضوعية مقبول لدى الوفود، وسنشرع في أعمالنا وفقا لذلك.

وبغية تنظيم الجلسات المقبلة، أقترح أيضا أن تدرج الوفود أسماءها في قائمة المتكلمين للجلسات المحددة للمرحلة الثانية، إذا أمكن ذلك، مع فهمنا الواضح أن بإمكان الأعضاء أن يرفعوا أيديهم وأن يتكلموا من أماكنهم.

وكذلك أود أن أذكِّر الدول الأعضاء بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي هو يوم الخميس، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٨/٠٠، حسبما أُعلِن فعلا من قبل. وجميع هذه الأمور ينبغي ألا تفاجأوا بها.

الجلسة المقبلة للجنة، أي الجلسة الأخيرة لهذه المرحلة الأولى، ستعقد يوم الأربعاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٠/٠٠، في هذه القاعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.